(٦)

الفلسطينيون في إسرائيل

أنطوان شلحت

(*) ظل الفلسطينيون في إسرائيل، مجتمعًا ونخبًا وقوى سياسية، في "عين العاصفة" خلال العام ٢٠٠٧. وقد حدث ذلك على عدة خلفيات، لعل أبرزها مبادرات الرؤى المستقبلية (وهي على التوالي "التصوّر المستقبلي"، الصادر بمبادرة من اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية ومجموعة من الأكاديميين والمثقفين والناشطين في المؤسسات الأهلية، و"الدستور الديمقراطي"، الصادر عن عدالة- المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، و"وثيقة حيفا"، الصادرة بمبادرة مدى الكرمل- مركز الدراسات الاجتماعية التطبيقية في حيفا)[١].

وتكمن أهمية هذا المبادرات في أنها تضع لأول مرّة رؤى وتصورات لأسس العلاقة بين الدولة وبين المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. وفي أنها كانت إيذانًا ببداية مرحلة مبادرات ذاتية فكرية جوهرها تحوّل الفلسطينيين إلى ناحية النظر إلى أنفسهم، والمشاركة الفكرية الفاعلة في تقرير مصيرهم ومستقبلهم[٢]. وقد عنت هذه المبادرات، في الوقت نفسه، دفع المشكلات القومية والمدنية للفلسطينيين في الداخل إلى صدارة جدول الأعمال الإسرائيلي، سواء في قراءة الفلسطينيين أنفسهم، أو في قراءة المؤسسة الإسرائيلية السياسية والأمنية والأكاديمية، كما سنوضح في سياق لاحق.

غير أنّ هذه المبادرات تزامنت مع تطورات أخرى لا تقل أهمية وخطورة، تعتبر بدورها خلفيات أساسية لبقاء الفلسطينيين في إسرائيل في "عين العاصفة".

إن التطورات، التي سيأتي هذا الفصل على ذكرها وتحليلها، هي ما يلي:

- تصعيد حملة الملاحقة السياسية، بذرائع أمنية، ضد القيادات العربية، وخاصة ضد رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي، د. عزمي بشارة، ورئيس الحركة الإسلامية- الجناح الشمالي، الشيخ رائد صلاح[٣]. وقد ارتبطت هذه الحملة، ضمن أمور أخرى، بنتائج الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف ٢٠٠٦، وبانخراط الفلسطينيين

في الداخل في الدفاع عن المقدسات الدينية العربية في القدس. وتستهدف، في العمق، نزع الشرعية السياسية عن هذه القيادات.

- ازدياد الدعوات إلى الترانسفير، تحت غطاء مسميات سابقة لا تؤذي الأذن، من قبيل "تبادل الأراضي" أو "تبادل السكان"، وبذريعة تثبيت "الدولة اليهودية". وتعزّز التوجهات العنصرية لدى المجتمع اليهودي.
- النشاطات التهويدية العلنية والمخفية داخل الخط الأخضر.
- استمرار سلسلة الإجراءات والممارسات الرسمية والقانونية الرامية إلى ترسيخ الطابع اليهودي لإسرائيل.
- توفير الغطاء القانونيّ للممارسات الهوجاء التي تتبعها الشرطة الإسرائيلية، والتي يعكس واقع تعاملها العام مع المواطنين العرب كافة اعتبارهم أعداء. وقد أدّى ذلك إلى اتخاذ قرار بتدويل قضية القتلى العرب، الذين سقطوا برصاص الشرطة خلال أحداث أكتوبر ٢٠٠٠، وقد بدأ تنفيذه في العام ٢٠٠٨.
- استهداف السلطات المحلية العربية، في إطار الاستهداف الأعم والأشمل للقوى السياسية ولجنة المتابعة العليا لشؤون المواطنين العرب.
- المباشرة في تطبيق مشروع "الخدمة المدنية"، الذي يستهدف احتواء الشبيبة العربية.

مبادرات الرؤى المستقبلية وأبرز خصائص التحرك الإسرائيلي

إنّ أول ما يتعيّن تسجيله، في شأن هذه المبادرات، هو نشوء حالة جلية من التعبئة العامة للمؤسسة الإسرائيلية، السياسية والأمنية، والأكاديمية والإعلامية، للوقوف في شبه إجماع في صفّ معارضة هذه الظاهرة ومحاربتها، والإلحاح الشديد على الدعوة إلى الخوض في ملف الفلسطينيين في إسرائيل، بعد أن اعتبرته بالمطلق ملفًا شديد الإشكالية والخطورة، ويستدعي "علاجًا فائقًا وحاسمًا".

وقد بدأت التعبئة العامة برئيس الحكومة نفسه، والوزراء وأعضاء الكنيست، لتنتهي بـ"جيش الخبراء" في "الشؤون العربية"، وكبار المعلقين والمحللين السياسيين والصحافيين وصغارهم، مرورًا بمعاهد الدراسات والأبحاث والتخطيط السياسي على اختلاف أهوائها ومشاربها.

إنّ حالة التعبئة العامة هذه لم تظل منحصرة في نطاق التعبير عن المواقف النظرية أو التأليبية أو الريبية، وإنما انتقلت إلى مستوى الممارسة التطبيقية. ويكاد المنطلق الرئيس لها يتمثل في اعتبار أنّ المبادرات الثلاث قد أتت لتكرّس مرحلة أكثر تقدمًا في معركة الفلسطينيين في وطنهم الأصلي من أجل حقوقهم القومية والمدنية، لناحية الطعن في طابع إسرائيل ["الدولة اليهودية"] والمطالبة بتغييره، بوصف ذلك شرطًا لا استغناء عنه لتحقيق المساواة في حقوق المواطنة على الأقل. وعلى ضوء ذلك فإن أول ما يمكن ملاحظته هو أنّ ردّات الفعل الإسرائيلية قد طورت خطابًا مفرطًا في الدعوة إلى الفصل التامّ بين مطلب مساواة المواطنين العرب، ومطلب تغيير الطابع اليهودي لإسرائيل، على قاعدة عدم رفض المطلب الأول، ورفض المطلب الثاني جملة وتفصيلاً[٤].

ولقد شهد العام ٢٠٠٧ تحركًا ملحوظًا للمؤسسة السياسية الإسرائيلية ردًا على هذه المبادرات. واتخذ هذا التحرك، بالأساس، منحيين متوازيين: الأول منحى ترهيبي، والثاني منحى احتوائي.

المنحى الترهيبي و"قضية عزمي بشارة"

بلغت ذروة المنحى الترهيبي في ما يمكن اعتباره تحركًا علنيًا، غير مسبوق، لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك). ففي آذار ٢٠٠٧ عقد رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت، "اجتماعًا أمنيًا" مع مسؤولين في الشاباك وبينهم رئيسه، يوفال ديسكين، تم تخصيصه لبحث وضع العرب في إسرائيل.

ووفقا لما أفادت به صحيفة "معاريف"[٥]، فقد اعتبر هؤلاء المسؤولون في هذا الاجتماع أن المواطنين العرب في إسرائيل يشكلون "الخطر الإستراتيجي على المدى البعيد" من ناحية إسرائيل. وقد تمّ "إسناد" ذلك ببضعة ادعاءات مكرورة، منها أن التكاثر الطبيعي للعرب يهدّد الطابع اليهودي لإسرائيل. أكثر من هذا، أبدى المسؤولون تحسبهم من مبادرات الرؤى المستقبلية، وتبين من المداولات أن الشاباك ينظر بارتياب إلى هذه المشاريع لكونها تطالب بأن تكون إسرائيل دولة جميع مواطنيها. كذلك أعرب الشاباك عن "قلقه" مما وصفه بـ"تماثل العرب في إسرائيل وتعاطفهم مع الفلسطينيين" وأيضا من "تماثلهم مع حزب الله".

غير أنّ ما جعل هذه الجبهة أكثر سخونة، تمثل في ردّ لجهاز الشاباك يدعو، جهارًا، إلى إحباط كل موقف أو نشاط "يهدّد يهودية الدولة"، حتى لو كان هذا النشاط بـ "وسائل قانونية". وقد جاء ردّ الشاباك هذا في تعقيب لصحيفة "فصل المقال" العربية الأسبوعية (وهي صحيفة حزب التجمع الوطني الديمقراطي) بعد أن قام رئيس تحريرها باستمزاج رأي مكتب رئيس الحكومة حول ما ورد في صحيفة "معاريف" أعلاه[٦]. وقال يوفال ديسكين "إن جهاز الشاباك مخوّل بالعمل على صيانة وحماية مبادئ الدولة الأساسية الديمقراطية واليهودية، ومخوّل بالتجسس والتنصت على كل شخص أو مؤسسة مشتبهين بالعمل على تغيير طابع الدولة حتى لو كانت وسائل عملهما ديمقراطية"[٧].

وتصاعد هذا المنحى في ما بات يعرف باسم "قضية النائب عزمي بشارة"، والتي كان في صلبها "فتح ملف أمني وجنائي ضده"، أدّى، من ضمن أشياء أخرى، إلى أن يغادر البلاد من دون أن يعود إليها حتى الآن.

وقد ترافقت هذه القضية مع حملة تحريض رسمية وإعلامية على بشارة بلغت حدّ شيطنته، ومع هجوم على تياره السياسي- التجمع الوطني الديمقراطي- وعلى العمل السياسي الفلسطيني في الداخل برمته.

ومن اللافت للنظر أن أحد محللي الشؤون العسكرية ربط بين هذه القضية، وبين تراجع قوة الردع الإسرائيلية، بتأثير نتائج حرب لبنان الثانية[٨]. ومما كتبه في هذا الشأن أنه في العام ١٩٩٦ طلبت عناصر في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تصريحًا بـ"معالجة" نشاط عضو الكنيست عزمي بشارة بصورة فعالة أكثر، بعد أن وصفت هذا النشاط بأنه ينطوي على "أعمال تحريض"، لكن طلبها رُفض، إذ إن المعالجة الاستخبارية لعضو كنيست يمكن أن تتم فقط بإذن من المستشار القانوني للحكومة أو من رئيس الحكومة ولجنة وزارية مصغرة.

وأضاف: بعد عشرة أعوام من هذه الحادثة تجد إسرائيل نفسها في حالة مختلفة. إن حرب لبنان الثانية خلقت موجة متشظية لا يزال جوهرها غير واضح بعد، لكن لا شك في أن مكانة القوة الإسرائيلية تعرضت لضرر كبير. إنّ تراجع الردع الإسرائيلي لا ينعكس فقط بإزاء الدول المجاورة إنما أيضًا إزاء الداخل، أي إزاء العرب في إسرائيل. وهناك خوف من أن يكون بينهم من بات يتجرأ على شدّ الحبل أكثر ويحاول بالأقوال أو الأفعال أن يمسّ بشرعية النظام في إسرائيل. ولذا فإن الحاجة إلى وضع حدود الآن هي أكثر حدّة حتى مما كان في ١٩٩٦.

وقال إنه في أيار ٢٠٠٣ جرت محاولة لوضع حدود كهذه. "ففي ذلك الوقت قدمت لائحة اتهام ضد قادة الجناح الشمالي في الحركة الإسلامية في إسرائيل، برئاسة الشيخ رائد صلاح. غير أنّ ذلك انتهى في كانون الثاني ٢٠٠٥ بصفقة ادعاء مع ١٤ معتقلاً من الحركة الإسلامية في هذه القضية"[٩].

ورأى محرر صفحة الرأي في صحيفة "معاريف" أنه في نظر الكثير من الإسرائيليين ثمة تماثل بين بشارة والعرب في إسرائيل. وهذه هي المأساة الكبرى. وإذا كان الكثير من الإسرائيليين يتبنون مواقف ضد عرب إسرائيل فإن بشارة هو أحد الأسباب الرئيسة الواقفة خلف ذلك. وعمليًا هذا هو هدفه. إذا كان هذا هو ما يريده مندوبو العرب في إسرائيل فليغربوا عن نظرنا، هو وهم. وينبغي أن نطيح ببشارة حالاً، وإذا لم يحدث الأمر بمبادرته فليكن بمبادرة الدولة. من دون هذا الطرد لن يكون هناك أي احتمال للتغيير[١٠].

ولم تقتصر الحملة على محللي الشؤون العسكرية والأمنية، ولا على حملة الأفكار اليمينية المناهضة لحقوق العرب ووجودهم، بل شملت قوى "اليسار الصهيوني". فقد اعتبر المعلق السياسي في صحيفة "هآرتس"، عوزي بنزيمان، المحسوب على هذا "اليسار"، مثلاً، أنّ حالة عضو الكنيست عزمي بشارة تجسّد مفترق الطرق، الذي وصلت إليه العلاقات بين اليهود والعرب داخل الخط الأخضر، مشيرًا إلى أنّ نقطة التحوّل هي مبادرات الرؤى المستقبلية الصادرة عن المنظمات المركزية للجمهور العربي. فهذه المبادرات تعارض الطابع الحالي لدولة إسرائيل ومبنى نظامها وهويتها الصهيونية. وعمليًا فإنها تضع "البنية التحتية لانتفاضة العرب في إسرائيل ضد دولتهم"[١١].

وفي رأيه فإن "تمرّد" العرب في إسرائيل تمّ حتى الآن بوسائل شرعية تمامًا، ومنها الاستئناف إلى المحكمة العليا وصياغة أوراق موقف والمبادرة إلى أبحاث ودراسات وتجنيد الرأي العام، لكن ذلك مهّد الأرضية لأناس متطرفين كي يعملوا بوسائل غير شرعية أيضًا.

وقال إنه يتعين على الغالبية اليهودية أن تتعامل بلغتها مع الوثائق العربية. ففي مقابل الخطاب العربي- الفلسطيني بشأن تاريخ النزاع هناك صيغة إسرائيلية عادلة تعرض جهود بقايا شعب صغير [يقصد اليهود] للتمسك بوطنه والتوصل، من دون نجاح يذكر، إلى سلام مع جيرانه العرب. ومن الموقف اليهودي العام لا بدّ أن ترتسم الخطوط الحمر التي ستوضح للأقلية العربية حدود التسوية الممكنة، وهي خطوط ١٩٦٧ كحدود بين دولة فلسطينية قومية ودولة إسرائيل الصهيونية، وليس في وسع الغالبية اليهودية أن تتجاوب مع توقعات الأقلية العربية بجعل إسرائيل دولة ثنائية القومية. كما أن هذه الغالبية تستصعب أكثر فأكثر أن تتحمل فكر وسلوك عزمي بشارة، اللذين ينظر إليهما اليهود كما لو أنهما تماثل غير شرعي مع أعداء الدولة[١٢].

إن ما يتعين ملاحظته هو أن هذه الحملة انطلقت، أكثر شيء، من وعي سياسي يهدّد المستقبل برؤية أمنية ضيقة الأفق، ويضع الشاباك، عيانًا بيانًا، فوق القانون، عندما يكون الأمر متعلقًا بالمواطنين الفلسطينيين[١٣]. وفي رأي عضو الكنيست والوزيرة السابقة شولاميت ألوني فإن الشاباك نطق بأحد أخطر الأقوال، التي يمكن إطلاقها في مجتمع ديمقراطي، عندما أعلن أنه سيعالج أمر المواطنين العرب حتى إذا سعوا لإجراء تغييرات في الدولة بموجب القانون. "إنّ هذا يعني أنه مسموح لي، كيهودية، أن أسعى لتغييرات في الدولة لكن يحظر على المواطن العربي أن يقوم بذلك، رغم أنه مظلوم ويفتقر إلى الحقوق وسُلبت أرضه، وفوق كل هذا لا يملك الحق في استخدام القانون للدفاع عن ما يحتاجه

أو المطالبة باحتياجاته. لذا فإنني أرى أن أقوال الشاباك تشكل خطرا على الديمقراطية، وهذا في حال أن إسرائيل هي دولة ديمقراطية. أنا لا أؤمن بنظام يدعي الديمقراطية لكنه في الواقع نظام إثنوقراطي. فالقانون عندنا يقول إن دولة إسرائيل هي دولة يهودية، ومن جهة أخرى لا توجد مساواة في القانون. إذن هذه ليست دولة ديمقراطية"[١٤]. ولمحت ألوني إلى أن مكانة الشاباك في إسرائيل هي، بصورة عامة، فوق أي قانون، حتى من قبل قضية بشارة، وذلك بقولها "لا يوجد شخص ليس بالإمكان أن يحيك الشاباك ملفًا ضده. وقد قالوا لي شيئًا مشابهًا عندما أرادوا كمّ فمي، فقد حذروني وأوضحوا لي أنه ليس هناك أحد لا يمكن حياكة ملف ضده"[١٥].

وفي الوقت نفسه ينبغي ملاحظة أن مثل هذه الحملات "الأمنية" عادة ما تحظى برأي عام يهودي يتجاوب معها، إلا فيما ندر.

كما أن وسائل الإعلام الإسرائيلية العبرية تتواطأ معها. وقد أشار "مركز كيشف" (مركز حماية الديمقراطية في إسرائيل) إلى أنّ صحيفة "معاريف"، التي نشرت نبأ "الاجتماع الأمني" السالف، "اهتمت" بأن تنشره في نطاق ملف خاص حول "ازدياد تطرّف المواطنين العرب"، بهدف واحد ووحيد هو أن تخيف قراءها اليهود وتحذرهم من التهديد المنعكس من جانب مواطني إسرائيل العرب، "علمًا أن التهديد الذي أُبرز بطرق ووسائط التحرير المختلفة لا يعكس مجمل المعلومات التي أرسلها مراسلو الصحيفة". وقال المركز إن التشويهات الفظيعة التي خلقتها "معاريف" في إطار معالجتها للموضوع تضاهي التحريض والتشجيع على العنصرية تجاه مواطني دولة إسرائيل العرب، وتتنافى مع القواعد الأساسية التي تلزم وسائل الإعلام بتوخي الدقة والأمانة والمسؤولية في ما تنشره[١٦].

من ناحية أخرى، وفي سياق متصل، قال البروفسور ماجد الحاج، نائب رئيس جامعة حيفا وعميد البحث العلمي فيها، إن الإعلام العبري يلعب دورًا سلبيًا من حيث تعميق الهوة بين اليهود والعرب، التي ازدادت اتساعًا منذ أحداث أكتوبر ٢٠٠٠، ومن حيث تجذير الفصل والعزل الثقافي للجماهير العربية، إذ أن هذا الإعلام يسوّق فقط الأخبار التي من شأنها تجذير الآراء التنميطية ضد العرب، ويظهرهم بشكل سلبي، كما أنه نادرًا ما يمنح الفرصة الحقيقية للنخب السياسية أو الأكاديمية أو الثقافية العربية للظهور المتوازن ومخاطبة الرأي العام اليهودي[١٧].

أمّا على مستوى التصريحات الرسمية فقد انطلقت أغلب الردود على مبادرات الرؤى المستقبلية من موقف التأكيد على التمسك بالدولة اليهودية، غير أن وزيرة الخارجية الإسرائيلية، تسيبي ليفني، فاقت الجميع عندما اعتبرت خلال مؤتمر صحافي مع نظيرها الفرنسي في القدس الغربية، يوم ١٨/ ١١/ ٢٠٠٧، أن الدولة الفلسطينية ستكون في حالة قيامها حلا "للعرب في إسرائيل أيضًا".

وقالت ليفني إن "الدولة الفلسطينية لن تكون فقط حلا للفلسطينيين الذين يسكنون في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ يفترض بها أن توفر حلا وطنيا شاملا لأولئك الموجودين في الضفة والقطاع وفي مخيمات اللاجئين، وأيضا لأولئك الذين هم مواطنون متساوون في الحقوق في دولة إسرائيل، التي هي الدولة اليهودية من بين الدولتين".

جاءت أقوال ليفني ردا على اتخاذ لجنة المتابعة العليا لشؤون الجماهير العربية في إسرائيل، يوم ١٧/ ١١/ ٢٠٠٧، قرارًا بإعداد وثيقة جماعية باسم العرب في الداخل تعبر عن المعارضة لتعريف إسرائيل "دولة يهودية".

وقالت ليفني، موجهة كلامها للجنة المتابعة، إن "كل أولئك الذين يؤيدون فكرة قيام دولة فلسطينية لإعطاء حل

قومي للفلسطينيين لا يمكنهم إمساك العصا من طرفيها، أي المطالبة بإقامة هذه الدولة والعمل ضد وجود الدولة القومية لليهود من الداخل".

ومضت ليفني أن "إسرائيل هي دولة يهودية وديمقراطية وكل إنسان يتم انتخابه للكنيست يتوجب عليه الموافقة على المبادئ الأساسية لوجود دولة إسرائيل، والمطالبة بتعبير قومي في دولة مستقلة هي مطلب ممكن لكنه ينتهي في اللحظة التي تُقام فيها دولة فلسطينية من شأنها توفير حل قومي للفلسطينيين أينما كانوا"[١٨].

وكان رئيس لجنة المتابعة العليا، شوقي خطيب، قد أشار إلى أنّ مطلب الاعتراف بإسرائيل على أنها "دولة يهودية أصبح مكثفا على لسان قادة إسرائيل [خاصة عشية انعقاد لقاء أنابوليس]، بدءا من رئيس الدولة، مرورا برئيس الحكومة، والوزراء وقادة الأحزاب الكبيرة". وأيد دعوة للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب الشيوعي الإسرائيلي إلى إصدار وثيقة جديدة "تتركز في هذه النقطة عينيا لتحمل موقفا جماعيا للجنة".

ملاحقات وتهديد باغتيال الشيخ رائد صلاح: تجدر الإشارة إلى أن السلطات الإسرائيلية استمرت في ملاحقة الشيخ رائد صلاح، رئيس الحركة الإسلامية- الجناح الشمالي، على إثر مواقفه الساعية لحماية المسجد الأقصى، خاصة على خلفية استمرار الحفريات الإسرائيلية تحت المسجد ومحاولة إسرائيل بناء جسر في باب المغاربة يهدد أسواره. وقد تعرض الشيخ صلاح للاعتقال والهجوم الجسدي وتم استدعاؤه للتحقيق بل وتقديمه إلى المحاكمة بتهمة التهجم على رجال الشرطة ١٩. وكانت النيابة الإسرائيلية قد أعلنت، في آب ٢٠٠٧، نيتها تقديم لائحة اتهام ضد الشيخ صلاح، في أعقاب اعتقاله على خلفية معارضة الحفريات في منطقة باب المغاربة في باحات المسجد الأقصى، واتهامه بالتحريض على انتفاضة ثالثة٢٠.

وفي تطور آخر كشفت قناة التلفزة الإسرائيلية الأولى، في نشرتها المسائية يوم ١١ آذار ٢٠٠٨، النقاب عن انعقاد لقاء في إحدى غرف المعهد الديني "مركاز هراف" في القدس شارك فيه ثلاثة طلاب تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٣٥ عاما وحاخامان أحدهما من المعهد، وبحثوا في ما إذا كان الجيش الإسرائيلي سيرد على العملية المسلحة التي وقعت في المعهد، وتحدثوا عن تخطيط لاغتيال "شخصية عربية مقربة من الأقصى".

وتوصل المجتمعون إلى نتيجة أنه لن يكون هناك رد إسرائيلي على تلك العملية، التي نفذها فلسطيني في ٦ آذار ٢٠٠٨ وأسفرت عن مقتل ثمانية من طلاب المعهد. وقال أحد الحاخامين للطلاب "ردوا أنتم"، وزودهم بكتب تتحدث عن "تخليص أرض إسرائيل"، وقال إن "رأي التوراة هو أن تردوا".

بعد ذلك توجه الطلاب الثلاثة إلى حاخام في مدينة بني براك الواقعة شرقي تل أبيب، وتسكنها أغلبية من اليهود المتدينين، وحصلوا منه على "فتوى دينية" بتنفيذ اعتداءات ضد فلسطينيين. ولم تعتقل الشرطة الإسرائيلية أيا من المشاركين في التخطيط للاعتداءات.

وقد عبر نائب رئيس الحركة الإسلامية- الجناح الشمالي، الشيخ كمال خطيب، عن تخوفه من إمكان أن يحاول ناشطو اليمين المتطرف اغتيال رئيس الحركة، الشيخ رائد صلاح. وقال خطيب "أعتقد أن هذه الفتاوى (اليهودية) المهووسة ستقود من دون شك إلى أعمال غير مسؤولة مثلما حدث لدى اغتيال رئيس الحكومة إسحق رابين، والذي

نفذه المجرم يغئال عمير، ومثلما حدث مع منفذ مجزرة شفاعمرو، عيدن نتان- زادة، الذي تم تحريضه على القتل من جانب حاخامات".

وأضاف "الآن عندما يتحدثون بصورة واضحة عن فتوى تسمح بالمس بشخصية لها صلة بالأقصى انتقاما على جرى في المعهد الديني في القدس فإن من الواضح جدا أن التلميح هو باتجاه الشيخ رائد صلاح".

المنحى الاحتوائي

انعكس المنحى الاحتوائي في إطلاق بضع مبادرات رسمية إسرائيلية تهدف، في الظاهر، إلى "مساواة الفلسطينيين في الداخل ودمجهم"، على قاعدة رفض المطلب بتغيير الطابع اليهودي لإسرائيل.

وكان للحكومة الإسرائيلية قسط في هذه المبادرات برز، أساسًا، في هيئة يوم دراسيّ خاص عقد، يوم ١٠ أيار ٢٠٠٧، في "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" في القدس بمشاركة رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، وذلك تحت العنوان "تحقيق المساواة في الحقوق المدنية والاقتصادية- الاجتماعية لمواطني إسرائيل العرب". وقد أعدّت هذا اليوم الدراسيّ لجنة توجيه مؤلفة من مندوب ديوان رئيس الحكومة ورئيس "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" وأحد أعضاء "لجنة أور"[٢١] ورئيس لجنة المتابعة العليا لشؤون المواطنين العرب.

في ختام هذا اليوم الدراسيّ تقرّر إقامة لجنة توجيه بمشاركة "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" وجامعة حيفا، تكون مهمتها "متابعة تنفيذ خطوات الحكومة الرامية إلى أن تدفع قدمًا دمج السكان العرب في المجتمع والاقتصاد الإسرائيليين". كما تقرّر عقد "مؤتمر رئيس الحكومة لأوساط الأقليات" في غضون عام، بهدف "توسيع الحوار بين التيارات المتنوعة بين السكان اليهود وغير اليهود"[٢٢]

وفي خطابه خلال هذا اليوم الدراسيّ تجاهل رئيس الحكومة، أولمرت، موضوع مبادرات الرؤى، واكتفى بتعداد القرارات التي اتخذتها حكومته وحكومات إسرائيلية سابقة لمواجهة "المشاكل والفجوات" التي يعاني منها "الوسط العربي"، معتبرًا وجود "عضو عربيّ في مجلسه الوزاريّ" بداية "تطوّر جديد لم يسبق له مثيل"، و"منطلقًا لطريق ترسي الأسس لمشوار جديد". ونفى أولمرت، أيضًا، أن تكون هناك "أية شخصية في المستويات المسؤولة لدولة إسرائيل تعتقد بأن المواطنين العرب يُعتبرون تهديدًا إستراتيجيًا لإسرائيل"، جازمًا "أنه بالتأكيد لا يوجد بين المسؤولين الخاضعين لإمرتي من يعتقد ذلك"[٢٣].

وقد ورد نفي أولمرت أعلاه بعد أقل من شهرين على ما نشر في صحيفة "معاريف" بشأن تحرّك المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، ممثلة في جهاز الشاباك، في معرض الردّ على مبادرات الرؤى.

وبالإمكان التمثيل على هذا المنحى نفسه في واقع قيام مؤتمر هرتسليا حول ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي بتخصيص إحدى جلسات دورته السنوية الثامنة (كانون الثاني ٢٠٠٨) للتداول في موضوعين يخصان المواطنين الفلسطينيين ويندرجان في إطار الاحتواء: الأول- موضوع المساواة والدمج. والثاني- موضوع الخدمة المدنية[٢٤]. وكان مؤتمر هرتسليا، في دورته السابقة السابعة (٢٠٠٧) قد شنّ هجومًا على مبادرات الرؤى المستقبلية. واعتبر رئيس المؤتمر، البروفسور عوزي أراد، وهو مستشار سياسيّ لرئيس الليكود ورئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، عضو

الكنيست بنيامين نتنياهو، في كلمته الافتتاحية للمؤتمر أن استئناف المواطنين العرب على "يهودية إسرائيل"، كما تجلّى الأمر بحسب قراءته في "وثيقة التصوّر المستقبلي"، إنما يضعهم في قارب واحد مع "القوى المحيطة بإسرائيل الرافضة لحقها في الوجود كدولة ديمقراطية ويهودية، وهو الحقّ الذي اعترف به العالم"، على حدّ قوله[٢٥].

مع ذلك فقد شهد المؤتمر الثامن المزيد من المبادرات التي تتعلق بتبادل الأراضي والسكان. ولعلّ أبرز هذه المبادرات ورقة عمل بعنوان "تبادل الأراضي كوسيلة لحل النزاعات الإقليمية بين إسرائيل وجاراتها"، والتي قام بإعدادها فريق عمل من كبار المسؤولين والباحثين في "مركز هرتسليا المتعدد المجالات" - الهيئة المنظمة للمؤتمر- يضم عوزي أراد وغدعون بايغر وراحيل مختيغر، وتبحث في مختلف الخطط والمقترحات المتعلقة بإمكانية تنفيذ أفكار وسيناريوهات مختلفة لتسوية النزاعات الإقليمية في الشرق الأوسط عن طريق تبادل أراضٍ ومناطق بين الدول ذات الصلة. ويكمن الجديد في هذه الورقة، أولاً، في أنها تبحث وبشكل تفصيلي في فكرة "تبادل الأراضي"، والتي طرحتها وناقشتها أوساط إسرائيلية عديدة ومتباينة في التوجهات السياسية، لا في سياق تسوية النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي فقط، وفقما طرحت حتى الآن، وإنما في إطار تسوية شاملة متعددة الأطراف للنزاع العربي- الإسرائيلي برمته، وثانيا في كون هذه الورقة ضمت هذه المرة، في إطار "وثيقة مكتوبة واحدة"، شتى الأفكار والمقترحات المطروحة إسرائيلياً في الصدد ذاته.

وتأتي هذه المبادرة على ركام مجموعة من البرامج والدعوات المماثلة، ومنها دعوة "المزارع ورجل الأعمال" جلعاد شارون، نجل رئيس الحكومة الإسرائيلي السابق أريئيل شارون، إلى أن يظلّ الهدف الأسمى لإسرائيل هو تكريس غالبية يهودية بين مواطني إسرائيل إلى الأبد، بينما يتوجب على الأقليات أن تكون موالية بصورة مطلقة للدولة اليهودية، بحيث تؤدي جميع الواجبات وتهنأ بجميع الحقوق "مثل الدروز وقسم من البدو والشركس". وكنموذج للعمل في اتجاه ترسيخ الغالبية اليهودية الأبدية يقترح شارون الابن استبدال مواطنة عرب أم الفحم، باقة الغربية، الطيبة، جلجولية، كفر برّا إلخ... حتى كفر قاسم، بما يشمل البلدة الأخيرة أيضًا (وهي جميعها بلدات عربية في إسرائيل في منطقة المثلث)[٢٦].

وتزامن هذا "النموذج" مع تداول وسائل الإعلام الإسرائيلية أنباء مفادها أنه بعد تجميد خطة رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت، المسماة بـ"خطة التجميع/ الانطواء"، والتي تضمنها البرنامج السياسي لـ"كديما"، عكف عضو الكنيست المستوطن عوتنيئيل شنلر (كديما) على دراسة خطة جديدة تتضمن رسم مسار جديد للخط الأخضر من أجل "إحداث تغيير ديمغرافي حادّ". وتعتمد خطته أساسًا على شرعنة ضم الكتل الاستيطانية إلى إسرائيل من خلال مصادرة الحقوق المدنية للفلسطينيين في المثلث، وتحويلهم إلى "مواطنين في حالة خاصة"؛ مقيمين في إسرائيل وتابعين إلى السلطة الفلسطينية.

وجاء في الخطة، التي كانت صحيفة "يديعوت أحرونوت"[٢٧] أول من كشف النقاب عنها، أن شنلر يعرض إعادة رسم حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، بحيث يتم ضمّ منطقة المثلث (وادي عارة) إلى السلطة الفلسطينية، مقابل ضم الكتل الاستيطانية الكبيرة في إطار "تبادل أراض".

وبحسب شنلر فإن العرب الذين ستشملهم الخطة لن يكون في وسعهم نقل أماكن سكناهم إلى مناطق أخرى في

البلاد، كما لن يكون في وسعهم إقامة مصالح وأعمال اقتصادية في إسرائيل، وبإمكانهم العمل في المدن الإسرائيلية ولكن شريطة الحصول على تصاريح خاصة.

ويعرض استكمال الخطة المذكورة خلال ٢٠- ٣٠ عامًا، يتم خلالها، في حال التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية وضم الكتل الاستيطانية إلى إسرائيل، تحويل سكان المثلث إلى مواطنين في حالة "خاصة".

وبحسب "يديعوت أحرونوت" فإن هناك تشابهاً كبيراً بين خطة شنلر وبين خطة أفيغدور ليبرمان، الذي لا يني يطالب بفصل المثلث عن إسرائيل وضمه إلى السلطة الفلسطينية. أمّا شنلر نفسه فيؤكد أنّ الفرق بين الخطتين هو أن خطته تمتد على مدار ٣٠ عامًا، في حين يطلب ليبرمان تنفيذها فورًا.

"الخدمة المدنية"

من القرارات السياسية المهمة في العام الماضي القرار الحكومي القاضي بتجنيد الشباب العرب في ما يسمى رسميا بـ"الخدمة الوطنية"، والذي يُسَوّق لدى المواطنين العرب بـ"الخدمة المدنية". وقد كانت مسألة الخدمة هذه تبرز وتخبو على جدول الأعمال الإسرائيلي العام. وبرزت المسألة، بادئ ذي بدء، على خلفية الوعي السياسي الجديد الذي تطرقت إليه لجنة أور في تقريرها الصادر العام ٢٠٠٣، واقترحت طرقاً لتفاديه. وكان من أبرز الاستنتاجات في تقرير لجنة أور وجوب أن تعالج السلطات الإسرائيلية مسألة الغربة والعداء بين الشرطة والمواطنين العرب. وأقيمت لجنة وزارية لمتابعة توصيات لجنة أور عرفت باسم "لجنة لبيد"، العام ٢٠٠٣. وقدمت هذه اللجنة اقتراحاً متكاملاً لإنشاء هيئة حكومية تعمل على تنفيذ وتحقيق تجنيد الشباب العرب في الخدمة المدنية. وعلى الغالب فقد كان الهدف الآخر لهذا البرنامج هو احتواء الشباب العرب كونهم "الأكثر تَطرفاً" أو "قَابلية للتطَرّف".

واعتقدت اللجنة الوزارية أنه بواسطة "الخدمة المدنية" يتم جسر الهوة بين الشباب العرب ودولة إسرائيل ويتم صقل وعي جديد يستبدل الهوية القومية للشباب العرب أيضا. وانتقلت التوصيات من لجنة إلى أخرى حتى وصلت صيغتها الأخيرة إلى الحكومة الإسرائيلية التي أقرت في شباط ٢٠٠٧ توصيات تحاول الالتفاف على القيادات العربية والتوجه إلى الشباب مباشرة. ويقضي قرار الحكومة إنشاء برنامج "للخدمة الوطنية- المدنية" وإقامة إطار حكومي لتطبيقه وإقامة "مديرية الخدمة المدنية- الوطنية" بغية إدارة البرنامج في إطار هيئات عامة، سلطات محلية أو مؤسسات أهلية (جمعيات) تحصل على موافقة وترخيص خاص من قبل الوزير المُخَوّل. كذلك قررت الحكومة منح هبات مالية ومساعدات أخرى، لمن يؤدي "الخدمة المدنية- الوطنية". وقامت السلطات الإسرائيلية بحملة واسعة للترويج لـ"خدمة المدنية"[٢٨].

ومن جهة أخرى قامت مؤسسات أهلية وسياسية عربية بحملة توعية وفعاليات مناهضة لبرنامج الخدمة المدنية.

وعلى المستوى السياسي القطري انبثقت لجنة خاصة عن لجنة المتابعة العليا للعمل إعلاميًا وسياسيًا، ولتعبئة الجماهير ضد الخدمة المدنية وتوضيح أبعادها الخطرة.

استهداف السلطات المحلية العربية

في مجال آخر، أصبح من الملاحظ أن إسرائيل أخذت تصعد سياسة الاحتواء تجاه السلطات المحلية العربية، حتى أنها حلت عددا منها وعينت مكانها "لجانا معينة". قد يكون هذا التصعيد طريقة لاستهداف اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية وخفض عدد السلطات المشاركة فيها، ما يؤثر سلبا على الشرعية التمثيلية للجنة بشكل غير مباشر. ومنذ العام ٢٠٠١، قامت الدولة بتقليص ميزانيات السلطات المحلية العربية وبدأت بتعطيل وإلغاء عدد من هذه المؤسسات وتنصيب لجان معينة تتبع مباشرة لوزارة الداخلية. وفقا لمعطيات وزارة الداخلية واللجنة القطرية فقد حُلت منذ العام ٢٠٠٢ نحو ١٦ سلطة محلية عربية من أصل ٦٤ (أي ٢٥٪) (أكثر من نصفها حُل في العام ٢٠٠٧) بينما لم يتعد عدد السلطات المحلية اليهودية التي حلت ١٦ من مجموع ١٨٠ سلطة محلية، أي أقل من ١٠٪. وفي معظم الحالات حلت السلطة المحلية العربية نتيجة إقالة رئيس السلطة المحلية من قبل وزير الداخلية أو نتيجة لعدم تنفيذ خطة الإشفاء المقررة من قبل الوزارة، أو نتيجة لتراكم العجز المالي، أو عدم دفع معاشات الموظفين.

كذلك شهد أواخر العام المنصرم هجومًا شديدًا على لجنة المتابعة لشؤون الجماهير العربية في البلاد على إثر إصدار مبادرات الرؤى المستقبلية ونتيجة مواقفها المطالبة برفض طرح مسألة الاعتراف بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي في إطار المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية، ونتيجة رفضها فرض الخدمة المدنية على الشباب العرب، وعلى إثر عقد مؤتمر لمناهضة الخدمة المدنية في مدينة حيفا في تشرين الأول ٢٠٠٧. وقد قاد هذه الحملة الوزير الإسرائيلي السابق أفيغدور ليبرمان، وزير التهديدات الإستراتيجية حينها. وطالب ليبرمان بإخراج لجنة المتابعة عن القانون[٢٩].

استفحال التوجهات العنصرية وبرامج التهويد

شمل التقرير السنوي لجمعية حقوق المواطن[٣٠] (وهي أكبر وأقدم منظمة لحقوق الإنسان في إسرائيل)، حول أوضاع حقوق الإنسان للعام ٢٠٠٧، معطيات مكثفة تتعلق بجميع نواحي الحياة، وبأكثر الشرائح المنتهكة حقوقها في المجتمع، وعلى رأسها المواطنون الفلسطينيون، بالإضافة إلى استعراض لممارسات الاحتلال في الضفة الغربية، وقضايا العمال الأجانب والمهاجرين الجدد والنساء.

وأكد التقرير أن التوجهات العنصرية في المجتمع الإسرائيلي تجاه المواطنين الفلسطينيين استفحلت وازدادت حدّة، وفي إطار ذلك لاحظ "تزايدا كبيرا في الحديث عن العامل الديمغرافي (المقصود مخاطر تزايد نسبة العرب)، وفي التذرع بذرائع أمنية من أجل تبرير ممارسات فظة في مجال خرق حقوق الإنسان، وتزايد عمليات هدم البيوت العربية في الجليل والمثلث والنقب، وفي المدن المختلطة... والتحريض العلني على العرب في وسائل الإعلام العبرية، خاصة خلال الحرب على لبنان وبعدها".

ويستعرض التقرير سلسلة من الاستطلاعات التي ظهرت في العام ٢٠٠٧، وأعطت جميعها نتائج مشابهة، ومن بينها استطلاعا "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية"، و"مركز مكافحة العنصرية"، واستطلاع أجراه أحد معاهد جامعة حيفا.

ومن هذه المعطيات، أن ما بين ٥١٪ إلى ٥٥٪ من اليهود في إسرائيل يؤيدون "تحفيز" العرب على الهجرة من وطنهم. كما أن ٧٨٪ من المستطلعين اليهود يرفضون من حيث المبدأ ضم أحزاب ناشطة بين الفلسطينيين في إسرائيل

إلى الحكومة. وازدادت الاعتداءات على العرب لمجرّد كونهم عربا بنسبة ٢٦٪. ويقول أحد الاستطلاعات إن نحو ٥٠٪ من اليهود "يصابون بالخوف والقلق" حين يسمعون أحدا يتكلم اللغة العربية في الشارع، وقال ٣ر٣١٪ إنهم يشعرون بنفور من العرب، و٦ر٣٤٪ يشعرون بعدم ارتياح، و٧ر٣١٪ يشعرون بكراهية.

أما على صعيد تفصيلات الحياة اليومية، فجاء في نتائج هذه الاستطلاعات أن ٣ر٧٥٪ من اليهود يرفضون السكن بجوار عرب، مقابل ٦ر٦٧٪ في العام ٢٠٠٥، وقال ٤ر٦١٪ إنهم يرفضون أن يكون لهم أصدقاء عرب وأن يزوروهم في بيوتهم، وهذا يشكل ارتفاعا بنسبة ١٦٪ عما كان الوضع عليه في العام ٢٠٠٥.

وقال ٦ر٥٥٪ إنهم يؤيدون الفصل بين اليهود والعرب في أماكن الترفيه والاستجمام، مقابل ٦ر٤٠٪ في العام ٢٠٠٥.

وأكدت الجمعية أن هذه النتائج تعكس استفحال الأجواء العنصرية بين الأجيال الشابة، وهو ما يؤكده استطلاع لجامعة حيفا جرى عرضه في التقرير، وشمل ١٦٠٠ طالب في المرحلة الثانوية في ٢٢ مدرسة يهودية من جميع أنحاء البلاد. ويتبين منه أن ٦٩٪ من المستطلعين الشباب يعتقدون أن العرب ليسوا أذكياء. ويعتقد ٧٥٪ أن العرب ليسوا متعلمين وغير مثقفين وعديمي الأخلاق وأنهم عنيفون. وقال ٧٤٪ إن العرب ليسوا نظيفين.

ويسلط التقرير ضوءا خاصا على ما يجري في الكنيست من زيادة كبيرة لمشاريع القوانين العنصرية، بدعم مباشر أو غير مباشر من الحكومة الإسرائيلية، وذلك من خلال إعطاء "حرية التصويت" لأعضاء الائتلاف الحكومي على قوانين كهذه، والتي تُعدّ صيغة أخرى لدعم هذه القوانين. وهذا علاوة على كم هائل من القوانين المماثلة التي لا تزال تنتظر دورها لتطرح على جدول الأعمال.

ويدور الحديث عن أكثر من ١٥ قانونا تم طرحها في الأشهر الأخيرة من العام ٢٠٠٧، وهي موجهة بالأساس ضد الجمهور الفلسطيني العام بهدف سلب حقوقه، وحقه بالمشاركة في الحياة العامة والعملية السياسية[٣١].

ويتوقف التقرير عند بعض جوانب التعامل الإعلامي العنصري مع العرب، ويقول إنه يتم عرض العرب بصورة سلبية جدا في وسائل الإعلام العبرية، وهذا ما أثبته بحث في سلطة البث الثانية للتلفزيون والإذاعة في إسرائيل، وبحث آخر لـ"مركز كيشف" ظهر قبل بضعة أشهر.

وأشار التقرير بشكل إيجابي إلى قرار وزيرة التربية والتعليم، يولي تامير، الذي يسمح لجهاز التعليم العربي باستخدام مصطلح النكبة التي وقعت في العام ١٩٤٨. يذكر أن هذا القرار تم اتخاذه من خلال طواقم مهنية تم تعيينها قبل أعوام، وقد منحت الوزيرة موافقتها عليه. وهو ينصّ على أن يشمل كتاب تاريخ للتلاميذ العرب في الصف الثالث الابتدائي مصطلح "النكبة" بدلاً من "حرب التحرير (الإسرائيلية)"، كما كان متبعًا على مدار ستة عقود[٣٢].

كما يستعرض التقرير استمرار التعامل المهين للعرب في المطارات الإسرائيلية، ويستحضر بعض الأمثلة على هذا التعامل. ويقول "إن أحد أبرز أوجه التعامل السلبي مع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، هو الفحص الأمني في المطارات، فهم يواجهون تعاملا خاصا، ينعكس بفحص أمني مشدد، يشذ بقدر كبير جدا عن المقاييس المتبعة في فحص المسافرين اليهود".

ويضيف "كما أن هذا الفحص يرافقه في الكثير من الأحيان تعامل استخفافي مهين مذل، وهذا نابع من نظرة إلى العرب بأنهم جهة خطرة، فقط لكونهم عربا". وقد ازدادت في الأعوام الأخيرة الشكاوى، التي يقدمها المواطنون

العرب ضد سلطة المطارات والأجهزة الأمنية فيها بسبب التعامل المهين الذي واجهوه في المطارات، ووصل إلى حد إلغاء الرحلة بسبب التأخير عن موعد إقلاع الطائرة، على خلفية طول مدة التفتيش.

ويعالج التقرير مسألة المواطنين العرب البدو في صحراء النقب، الذين يواجهون سياسات التمييز العنصري، إذ يعيش في تلك المنطقة أكثر من ١٥٠ ألف مواطن، ٨٠ ألفا منهم يعيشون في حوالي ٤٥ قرية ترفض السلطات الإسرائيلية الاعتراف بها، حتى بات يطلق عليها مصطلح "القرى غير المعترف بها"، وهو مصطلح غير قائم في أي مكان في العالم، علما أن مثل هذه القرى وبعدد أقل موجودة أيضا في شمالي البلاد، ويقدر عددها بنحو عشر قرى.

إلا أن السلطات الإسرائيلية وضعت لها هدفا منذ عشرات الأعوام، وهو اقتلاع المواطنين العرب البدو في النقب من أراضيهم التي يقيمون عليها قبل قيام إسرائيل، وتحاول تجميعهم في قرى محاصرة، إذ أقامت حتى الآن سبع قرى، وهي كسائر البلدات العربية تعاني من جميع مظاهر التمييز، من شح ميزانيات وضيق مناطق نفوذ، عوضا عن أنها لا تلائم طبيعة حياة العشائر البدوية وطبيعة مصادر رزق غالبيتها الساحقة.

وتهدف هذه السياسة للاستيلاء على مئات آلاف الدونمات، بهدف إقامة تجمعات سكانية لليهود، في إطار مشروع تهويد منطقتي النقب (جنوبا) والجليل (شمالا)، من ضمن هذا إقامة مزارع فردية، بمعنى منح كل عائلة يهودية راغبة في ذلك مئات الدونمات مجانا تقريبا من أجل إقامة مزارع لليهود، وهو مشروع قيد التنفيذ.

ومن عام إلى آخر تشتد سياسة هدم البيوت في القرى غير المعترف بها.

وقد أحصى تقرير جمعية حقوق المواطن ٢٢٥ بيتا إسمنتيا أو بيوتا من الصفيح وما شابه تمّ هدمها منذ مطلع العام ٢٠٠٧ وحتى مطلع شهر تشرين الثاني منه، ويضاف إلى هذه الإحصائية أكثر من ١٥ بيتا جرى هدمها في الشهرين الأخيرين من العام نفسه. وهذا يعتبر أضعاف ما تم هدمه بالمعدل في الأعوام الماضية، فقد هدمت السلطات الإسرائيلية في العام ٢٠٠٦ نحو ٩٦ بيتا، وفي العام ٢٠٠٥ نحو ١٥ بيتا، وفي العام ٢٠٠٢ نحو ٢٣ بيتا.

وقال رئيس جمعية حقوق المواطن، الأديب الإسرائيلي سامي ميخائيل، في حديث لـ"المشهد الإسرائيلي"، إن هناك سببين أساسيين لتنامي العنصرية في إسرائيل ضد المواطنين العرب. "السبب الأول هو الصراع المتواصل بين إسرائيل والعالم العربي عامة والفلسطينيين خاصة. والسبب الثاني هو أن الثقافة المسيطرة في إسرائيل هي ثقافة قادمة من أوروبا، وقد جلبت ليس فقط الحنين لأوروبا وثقافتها، وإنما حولت إسرائيل من الناحية الثقافية إلى جسم غريب داخل العالم العربي وجلبت هذه الثقافة معها العنصرية الأوروبية تجاه اليهود". وأضاف أنه "بسبب التربية وبسبب الصراع، أصبح الشعب الإسرائيلي أكثر تطرفًا من قيادته، ولذا يتوجب أن تكون لدينا قيادة شجاعة قادرة على إقناع الأغلبية بأن صنع السلام مع الطرف الآخر هو أمر جيد ومرغوب".

قوننة العنصرية

قانون المواطنة: في بداية العام ٢٠٠٧ صدق الكنيست مرّة أخرى على تمديد فترة سريان "قانون المواطنة" من العام ٢٠٠٣ لثلاثة أشهر إضافية. وبعد أنّ قدّم مركز عدالة التماسًا على قرار التمديد، صدق الكنيست، في آذار ٢٠٠٧، على تعديل جديد لهذا القانون (تعديل رقم ٢) يوسّع المس في حقوق الإنسان، إذ أضاف هذا التعديل قيودًا

أخرى على زواج الفلسطينيين في إسرائيل. وبحسب هذا التعديل الجديد يُمنع الفلسطينيون مواطنو الدولة من العيش مع أزواجهم الفلسطينيين من الأراضي المحتلة في إسرائيل، كما يمنعون من العيش مع أزواجهم إن كانوا من الدول "المعادية لإسرائيل"، وهي لبنان وسورية والعراق وإيران. كذلك يسري هذا المنع على "كل من يسكن في مكان تقع فيه عمليات تشكل خطرًا على أمن دولة إسرائيل"، وفقًا للتقارير الأمنية التي تُقدم للحكومة. وسبق أن ردّت محكمة العدل العليا، في العام ٢٠٠٦، الالتماس الذي تقدمت به "جمعية حقوق المواطن في إسرائيل" ومركز "عدالة" ضد القانون.

وقد أصدرت المحكمة العليا، في ٦ أيار ٢٠٠٨، أمرًا مشروطًا ردًا على التماس قدمه عدالة، في أواخر تموز ٢٠٠٧. ويلزم الأمر القضائي الدولة أن تفسر، خلال ستين يومًا، لماذا لا يجدر بالمحكمة إبطال التعديل الجديد.

غير أنه بالتزامن مع صدور أمر المحكمة بدأ وزير العدل الإسرائيلي، دانيئيل فريدمان، العمل على مبادرة ترمي إلى تعديل "قانون أساس كرامة الإنسان وحريته"، وتستهدف منع المحكمة العليا من التدخل في أي قانون يتعلق بالمواطنة.

وقد سبق لفريدمان أن اقترح تحديد صلاحية المحكمة العليا في مناقشة موضوعات تتعلق بالأمن وميزانية الدولة. لكنه تراجع عن ذلك، في أعقاب المعارضة السياسية والشعبية التي أثارها اقتراحه. وعلى ما يبدو فإنه يعمل الآن على تحديد صلاحية المحكمة العليا في مجال المواطنة.

وبحسب مسودة التعديل، التي عممها فريدمان، ونشرت صحيفة هآرتس[٣٣] معلومات بشأنها، فسوف تكون هناك مكانة عليا للقوانين المتعلقة بالمواطنة، مثل قانون العودة وقانون الدخول إلى إسرائيل وقانون المواطنة، وللقوانين التي يسنها الكنيست في هذا المجال في المستقبل. ولن يكون في إمكان المحكمة العليا أن تقرّ أن هذه القوانين أو حتى بنود منها، غير دستورية، ولذا لن يكون في وسعها أن تناقش موضوع المكانة المدنية، أو موضوع الدخول إلى إسرائيل.

وقال المستشار القانوني لـ"جمعية حقوق المواطن"، المحامي دان ياكير، إن اقتراح فريدمان هذا يمسّ بحقوق الإنسان وبقدرة المؤسسة القانونية على نقد قرارات الكنيست. وأضاف أن الهدف الحقيقي من هذه المبادرة هو منع الفلسطينيين الذين يتزوجون من إسرائيليين من الحصول على مكانة قانونية، وذلك بالتزامن مع قيام المحكمة العليا بمناقشة استئناف ضد قانون المواطنة الإسرائيلي[٣٤].

تجدر الإشارة إلى أن قانون المواطنة الإسرائيلي يعتبر فريدًا من نوعه، وغير معمول بمثله في أي مكان آخر في العالم. علاوة على كونه علامة دالة أخرى على وضعية التمييز العنصري ضد المواطنين العرب لمجرد كونهم كذلك، والتي تفاقمت في الأعوام الأخيرة. كما أنه يعكس، إلى حدّ بعيد، ما يمكن اعتباره "روحًا إسرائيلية" تتجوهر أساسًا حول الغاية التقليدية للحركة الصهيونية وشعارها "أرض أكثر وعرب أقل".

الأراضي لليهود فقط!

يسيطر الصندوق الدائم لإسرائيل ("كيرن كييمت")[٣٥] على مئات آلاف الدونمات التي كانت بملكيّة الفلسطينيين. وقامت إسرائيل بعد نكبة العام ١٩٤٨ (في العامين ١٩٤٩ و١٩٥٣) بنقل ملكيّة ما يقارب مليوني دونم لهذا الصندوق.

في العام ٢٠٠٤ التمس مركز عدالة إلى المحكمة العليا لإلغاء سياسة دائرة أراضي إسرائيل، التي تمنع العرب من الاشتراك في المناقصات التي تُنشر لتسويق أراضي كيرن كييمت التي تُديرها تلك الدائرة. وجاء في الالتماس أن دائرة أراضي إسرائيل، كمؤسسة عامة أقيمت وفق قانون خاص، غير مخولة بتبني مواقف أو أهداف تتناقض مع مبادئ المساواة والتقسيم العادل للموارد، وأن مسألة التعاون مع طرف ثالث لا تلغي سريان القانون الدستوري. وجاء أيضًا أن استمرار سياسة دائرة أراضي إسرائيل ستتسبب في خلق مناطق تعتمد على الفصل العنصري: بلدات وحارات يسكنها اليهود فقط، ويمنع باقي المواطنين من شراء حقوق في هذه الأراضي أو بناء البيوت عليها. إنّ "هذه السياسة تؤدي إلى خلق مناطق فصل عنصري مشابهة لما كان في حكم الأبرتهايد في جنوب أفريقيا والولايات المتحدة في بداية القرن العشرين"، بحسب ما شدد الالتماس.

ومع أن المحكمة العليا لم تتخذ قرارًا بشأن هذا الالتماس، إلا أن الكنيست الإسرائيلي صدق، في تموز ٢٠٠٧، بالقراءة التمهيدية، على اقتراح قانون قدمه عضو الكنيست أوري أريئيل (الاتحاد الوطني- المفدال) وينص على أنّه سيتم تخصيص أراضي "كيرن كييمت" لليهود فقط.

وصوت أغلبيّة أعضاء الكنيست على القانون (٦٤ عضوًا)، بينما صوّت ١٦ عضو كنيست ضد القانون، وامتنع عضو كنيست واحد عن التصويت.

تجدر الإشارة إلى أن "كيرن كييمت" تمتلك نحو ٦ر٢ مليون دونم، أي ١٣٪ من أراضي الدولة، الموجودة في مختلف المناطق والألوية. ومنذ العام ١٩٤٨ استولت إسرائيل على مساحات كبيرة من الأراضي، إما بواسطة مصادرة الأراضي من العرب ونقلها إلى ملكيّة الدولة، وإما بسبل أخرى. واستولت مؤسسات صهيونيّة، تُجاهر بأنها أقيمت لخدمة اليهود فقط، كالوكالة اليهوديّة أو "كيرن كييمت" مثلاً، على مساحات كبيرة من الأراضي. تسيطر إسرائيل اليوم على نحو ٩٣٪ من أراضي البلاد، علمًا بأنّ الأرض هي من أهمّ الموارد وأكثرها تأثيرًا على التطور الاجتماعي والاقتصادي.

في أعقاب التصديق على مشروع القانون هذا أنشأت صحيفة "هآرتس"[٣٦] مقالاً افتتاحيًا تحت العنوان "دولة يهودية وعنصرية" قالت فيه: "ينتصب أمام الكنيست مجددا في كل يوم إمكان الاختيار بين سن قوانين تكرّس دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، وبين سن قوانين تحولها إلى دولة يهودية وعنصرية. والخط الفاصل بينهما دقيق جدا". وتابعت الصحيفة معتبرة أن إقرار الكنيست لمشروع القانون بالقراءة التمهيدية يشكل "تجاوزا لهذا الخط" الواهي، وقالت: إذا كانت المستشارة القانونية للكنيست لم تعتقد أن هذا القانون هو عنصري بما فيه الكفاية من أجل منع طرحه على جدول الأعمال فإن من الصعب معرفة "أي قانون سيبدو في نظرها على هذا النحو..".

ورأت الصحيفة، في ختام تعليقها أنه: ليس مفاجئا أن يكون عضو الكنيست أريئيل الذي يؤمن ويعمل (وهو نفسه من زعماء المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة) من أجل تهويد الأراضي العربية بما في ذلك شرقي "الخط الأخضر" هو المبادر إلى سن القانون، ولكن دعم وتصويت عامي أيالون (المتزعم للجناح "اليساري" في حزب العمل") وبنيامين نتنياهو ورؤوبين ريفلين وشالوم سمحون إلى جانب القانون، يشكل "بشرى سيئة جدا لمستقبل التشريع في إسرائيل".

وماثل يوسف باريتسكي (عضو كنيست ووزير سابق عن حزب "شينوي") بين إسرائيل ودول نظام الأبارتهايد البائد[٣٧].

وقال درور إيتكس، من نشطاء "سلام الآن"، إن الأراضي، التي يهدف "قانون أريئيل ورفاقه" إلى منع بيعها أو تأجيرها أو تضمينها "لغير اليهود"، هي بالأصل "أراضي لاجئين فلسطينيين حرص (رئيس الحكومة الإسرائيلية الأول) دافيد بن غوريون على بيعها للكيرن كييمت بثمن بخس" مؤكدا أن مبادرة القانون قدمت بتواطؤ وتنسيق مسبق مع المسؤولين عن مؤسسة "كيرن كييمت" التي قال إنها ومنذ تأسيسها في العام ١٩٠١ وتحولها إلى "هيئة عامة واسعة النفوذ والقوة" ما زالت "تتبنى أجندة مناوئة للحقوق المدنية والمساواة" وتعمل "كذراع شبه رسمية تستخدمها الدولة لتحقيق مآربها وإغراضها" بهدف مواصلة سلب وحرمان الأقلية الفلسطينية في إسرائيل من الحقوق ونهب ما تبقى من أراض في حوزتها[٣٨].

مع ذلك كان هناك كثيرون اعتبروا أن "قانون كيرن كييمت" يمثل "التجسيد الحقيقي الخالص" للصهيونية ومشروعها التهويدي الاستيطاني، وانبرى العديد منهم وخاصة أعضاء الكنيست الواقفين وراء القانون للدفاع عنه وتسويغه بقولهم إن إقرار القانون يعتبر "خطوة صهيونية لا يرقى إليها الشك" و"نضالا عادلا للمحافظة على الأراضي المخصصة مسبقا للشعب اليهودي". وقال أحد المحركين "لمبادرة سن القانون"، النائب أوري أريئيل، إن الشعب اليهودي أقام "كيرن كييمت" قبل مئة عام لتنجز هدفا أساسيا واحدا وهو "تهويد أراضي أرض إسرائيل- فلسطين- التاريخية". وعبر عن سروره البالغ بكون اقتراحه نال، في التصويت عليه بالقراءة التمهيدية، تأييد أغلبية كبيرة من أعضاء الكنيست من مختلف الأحزاب والكتل البرلمانية اليهودية، وقال "أنا مبتهج لانضمام أعضاء الكنيست إليّ ولأنهم قالوا بصوت عال: نحن جزء من الشعب اليهودي ولسنا خجلين من ذلك ولا نرى داعيا للاعتذار". وأنهى أريئيل بقوله إن مشروع قانونه يحقق "عدالة تاريخية"[٣٩].

شرعنة التعامل مع العرب كأعداء

أحداث البقيعة وبداية تدويل ملف شهداء أكتوبر (تشرين الاول): في نهاية تشرين الأول ٢٠٠٧ شهدت قرية البقيعة العربية، الواقعة في شمال البلاد، مواجهات بين سكان القرية والشرطة الإسرائيلية. وجاءت هذه الأحداث على خلفية قيام شباب عرب دروز من القرية بتخريب قن للدجاج يملكه مواطن يهودي، من سكان البلدة اليهودية المجاورة "بكيعين هحدشاه" (البقيعة الجديدة)، المقامة على أراضي القرية، وكان المواطن اليهودي قد نصب هوائية خليوية داخل القن (تتسبب، وفقًا لاعتقاد سكان القرية، بأضرار صحية للمواطنين وبارتفاع نسبة الأمراض الخبيثة).[٤٠]

وكرد على ذلك، دخلت الشرطة، في ساعات الليل المتأخرة، إلى القرية معززة بقوات كبيرة من حرس الحدود والوحدات الخاصة، قدر عددها بـ ٢٠٠ شرطي. وفورذلك جرت صدامات بين السكان وأفراد الشرطة، لجأت الشرطة خلالها إلى إطلاق الرصاص الحي، فأصيب ٤٠ شخصًا بجراح متفاوتة كانت واحدة منها إصابة خطيرة. وقامت الشرطة باعتقال العديد من السكان. كما أسفرت الصدامات أيضًا عن إلحاق أضرار في الممتلكات. وادعت الشرطة أن إطلاق النار جاء نتيجة لشعور رجال الشرطة بالخطر وأنه جاء في سياق الدفاع عن النفس[٤١]. وتمسكت

وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة التابعة لوزارة العدل الإسرائيلية (ماحش) بهذه الرواية وأعلنت، في نيسان ٢٠٠٨، عن إغلاق ملفات التحقيق.

وأثارت هذه التطورات من جديد تساؤلات فيما يتعلق بتعامل الشرطة مع المواطنين العرب في إسرائيل. ورأى الكثير من القيادات العربية أن أحداث البقيعة تثبت أن المؤسسة الإسرائيلية لم تستبطن بعد نتائج مواجهات أكتوبر ٢٠٠٠ وتوصيات لجنة أور بهذا الخصوص، والتي انتقدت تصرفات الشرطة بشدة، خاصة فيما يتعلق استعمال الرصاص الحي في تفريق احتجاجات مدنية. كما أن ادعاءات الشرطة في أحداث البقيعة لا تختلف كثيرا عن ادعاءاتها في العام ٢٠٠٠، فهي تتهم المتظاهرين باستعمال العنف مما اضطرها لاستعمال وسائل للدفاع عن النفس. ومن تجارب سابقة يبدو أن ادعاء الشرطة يلقى الدعم الرسمي حين تصل الأمور إلى المحكمة الإسرائيلية. ففي كانون الثاني ٢٠٠٨ قرر المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، ميني مزوز، إغلاق كافة ملفات الاتهام التي قدمت ضد رجال شرطة من الذين اتهموا بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين العرب في مظاهرات أكتوبر ٢٠٠٠ وتبرئة جميع المتهمين[٤٢]. وبإعلان مزوز هذا أغلقت رسميًا الملفات ضد الشرطيين الضالعين في قتل مواطنين عرب تظاهروا في أكتوبر ٢٠٠٠ حين استخدمت الشرطة عيارات نارية حية من أجل تفريق المتظاهرين.

من هنا جاء قرار لجنة المتابعة ولجنة ذوي الشهداء بتدويل قضية مقتل المتظاهرين العرب في أكتوبر ٢٠٠٠ والتوجه إلى الرأي العام العالميّ ومنصات قضائية دولية. وقد بدأت حملة التدويل تحت شعار "المرافعة الدولية" بقيام وفد، ضمّ ثمانية من ذوي الشهداء وخمسة من مركز "عدالة" القانوني، بزيارة إلى جنوب أفريقيا في الفترة ما بين ١٩ و٢٥ نيسان ٢٠٠٨، معلنًا أنه يفتتح بذلك سلسلة من مبادرات المرافعة الدوليّة الرامية إلى تطبيق قرار لجنة المتابعة العليا ردًّا على القرار الذي أصدره مزوز والقاضي بإغلاق ملفات أكتوبر ٢٠٠٠، من دون توجيه اتهامات جنائية لأيٍ من قادة أو ضباط الشرطة الضالعين في الجرائم التي راح ضحيتها ثلاثة عشر مواطنًا عربيًا فلسطينيًا وجُرح المئات.

أحداث البقيعة تكشف عن جمعيات استيطانية لتهويد القرية: كشفت أحداث البقيعة، من ناحية أخرى، عن محاولات تقوم بها جمعيات استيطانية يهودية يمينية متطرفة لتهويد هذه القرية العربية.

وذكرت صحيفة "هآرتس"[٤٣] أن هذه الجمعيات تعمل على شراء بيوت من أصحابها العرب بأسعار باهظة وأعلى بكثير من قيمة البيوت الحقيقية، وتعلن أن غايتها هي تهويد القرية. وتقع غالبية البيوت التي اشترتها هذه الجمعيات في وسط القرية، وتحيط بكنيس يهودي تم بناؤه في القرن التاسع عشر. ولفتت إلى أن هذه هي أول مرّة يتم فيها الكشف عن نشاط استيطاني شبيه بالنشاط الذي تمارسه المنظمات اليهودية المتطرفة في البلدتين القديمتين في الخليل والقدس من خلال شراء البيوت بأسعار عالية جدا ومن ثم إسكان عائلات يهودية فيها.

الجدير بالذكر أنه كان معروفًا حتى الآن أن البقيعة تسكنها أغلبية درزية وأقلية مسيحية وبضع عائلات يهودية، ولم تكن القيادة الدرزية في القرية تعلم بوجود ونشاط الجمعيات الاستيطانية قبل الأحداث الأخيرة.

وتعمل إحدى هذه الجمعيات- "جمعية تراث الجليل الأعلى" اليهودية- على شراء البيوت في البقيعة بثمن يضاهي القيمة الحقيقية للبيوت بخمسة أضعاف، وأحد نشطاء هذه الجمعية هو حاخام يدعى أفيف زيغلمان ويسكن

في مستوطنة قريبة من نابلس في الضفة الغربية المحتلة، وهو مقرب من القيادي اليميني المتطرف في حزب الليكود موشيه فايغلين.

وتعمل في الموضوع جمعية أخرى هي "البقيعة للأبد". وقالت "هآرتس" إن هذه الجمعية تعمل على "تقوية الروابط اليهودية مع البقيعة".

ونقلت الصحيفة عن أحد المسؤولين في هذه الجمعية، ويدعى شمعون فروليخ، وهو مستوطن من مستوطنة "كدوميم" في الضفة ونقل نشاطه الاستيطاني إلى البقيعة، قوله إنه "لو كان لدي عدد كاف من البيوت لتمكنت من إحضار ألف يهودي فورا، فهناك ضغط كبير للقدوم إلى البقيعة".

من جانبه قال رئيس المجلس المحلي في البقيعة إنه "لا توجد لدينا قوة اقتصادية لمواجهة الظاهرة، فهذه الجمعيات مستعدة لدفع ضعفي الثمن أو حتى أكثر لشراء بيت قديم... ليس هذا موقفا معاديا لليهود، إذ تعيش هنا عائلات يهودية جاءت للسكن بشكل مستقل وأصبحت جزءا من القرية، لكن في المقابل هناك عناصر من اليمين المتطرف تجعلنا نشعر بأنها قدمت للسيطرة على القرية باسم الرابط التاريخي معها".

وأردف أنه "إذا كان الأمر كذلك فليعيدوا لنا القرى الدرزية التي اختفت مع مرور السنين".

ويوضح تقرير "هآرتس" أيضًا أن عملية الاستيطان اليهودية في البقيعة لم تبدأ بهذه الجمعيات الاستيطانية، فقد اشترت الوكالة اليهودية و"كيرن كييمت" ١٢ بيتا في القرية قبل بضعة أعوام بهدف توسيع الاستيطان اليهودي فيها.

وقال رئيس المجلس المحلي السابق في البقيعة إنه نجح في حينه بمنع شراء الوكالة اليهودية لبيت يقع فوق الخلوة، أي مكان الصلاة عند الدروز، وأوضح للمسؤولين الإسرائيليين أن شراء هذا البيت حصرا سيعتبر استفزازا.

وأضاف أن الوكالة اليهودية و"كيرن كييمت" لم تنفذا مخططاتهما لأنه لم يتم إسكان البيوت التي تم شراؤها "وبحسب معلوماتنا فإن هذه البيوت بقيت خالية حتى بعد أن طلب الدروز السكن فيها بسبب خدمتهم في الجيش الإسرائيلي".

وتابع أنه "عندما تم شراء بيوت في الأشهر الماضية اعتقدنا أن الوكالة (اليهودية) وكيرن كييمت تقومان بشرائها ولم نعلم بوجود خطة من نوع آخر" تنفذها الجمعيات الاستيطانية.

وشبه فروليخ سكان البقيعة العرب بالنازيين، وزعم أنه "منذ ليلة البلور لم يكون هجوم كهذا على اليهود"، في إشارة إلى "ليلة البلور" التي هاجمت فيها جموع من الألمان أملاك اليهود في فترة الحكم النازي لألمانيا وأحرقت كنسا وأملاكا لليهود.

الاستيطان التهويدي داخل الخط الأخضر: في أعقاب هذا الكشف أجرى "المشهد الإسرائيلي" تحقيقًا حول النشاط الاستيطاني الإسرائيلي الهادف إلى تهويد المكان، والذي يجري في مناطق تقع داخل الخط الأخضر، وخصوصا في منطقتي الجليل والنقب.

وقد كشف هذا التحقيق [٤٤] عما يلي:

تم مؤخرا إطلاق حملة إعلامية واسعة غايتها تشجيع العائلات اليهودية في إسرائيل على الانتقال للسكن في

النقب، ضمن مشروع تهويده، بمعنى زيادة نسبة السكان اليهود فيه. ورغم أن عددا من المستوطنات، في النقب، يتم إنشاؤه من دون التقيد بالخارطة الهيكلية العامة لإسرائيل، المعروفة باسم "تاما- ٣٥"، إلا أن بضع دوائر حكومية تسهم في إنشاء هذه المستوطنات، بالإضافة إلى هيئة خاصة واحدة هي "أور- الحركة من أجل المهمات الوطنية في أرض إسرائيل".

وقد جرى في يوم ٢٠/ ٨/ ٢٠٠٧ تدشين أعمال البنية التحتية في مستوطنة "غفعات بار" في النقب. وأعلن مدير عام "حركة أور"، روني بالمار، في حفل تدشين المستوطنة، أن حركته جندت بالمشاركة مع صندوق JNF الأميركي مبلغ ٦٠٠ مليون دولار "لتطوير" الاستيطان في النقب. وأوضح أن هذا المبلغ سيشكل جزءا من النشاط المتشعب للحركة في نطاق حملتها الاستيطانية في النقب والجليل.

وأفاد تقرير نشرته صحيفة "هآرتس" أن "حركة أور" أصبحت في الأعوام الأخيرة واحدة من أكثر الجهات تأثيرا في مجال التخطيط والبناء الاستيطاني في إسرائيل، والجهة الوحيدة التي تسيطر على المشروع الاستيطاني في النقب والجليل. ورغم أن نشاطها يتم بالتعاون والتنسيق مع الدوائر الحكومية الإسرائيلية، إلا أن هذا النشاط لا يتناسب مع إجراءات التخطيط المطلوبة ويتم البدء في أعمال تمهيدية وبنية تحتية لإنشاء مستوطنات من دون الأخذ بالحسبان بضعة اعتبارات، مثل ضرورة الحفاظ على مناطق مفتوحة ومحميات طبيعية.

يقول مؤسسو "حركة أور" إن حركتهم ليست سياسية. لكن تقريرا سبق أن نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت (بتاريخ ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٥) أشار إلى أن الشبان الأربعة الذين أسسوا الحركة هم خريجو وحدات قتالية في الجيش الإسرائيلي، من الذين "يعتمرون القلنسوات المحاكة"، التي تشير في الواقع إلى هوية سياسية بارزة للغاية، إذ أن الذين يعتمرونها هم أتباع التيار الديني- القومي الصهيوني المعروف بأنه الجناح اليميني المتطرف في الحلبة السياسية الإسرائيلية، ويمثله خصوصا حزب المفدال. وكان هذا التيار هو المبادر إلى إنشاء حركة "غوش إيمونيم" الاستيطانية المتطرفة التي عملت منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧ على تكثيف الاستيطان فيهما.

وقال تقرير "يديعوت أحرونوت" إنه قبل سبعة أعوام، اجتمعت مجموعة من رجال الأعمال في منزل رجل الأعمال مردخاي زيسر في مدينة بني براك مع أريئيل شارون، الذي كان يشغل في حينه منصب وزير البنى التحتية في حكومة بنيامين نتنياهو. وقبل بدء الاجتماع اصطحب زيسر شارون إلى غرفة أخرى في المنزل وجمعه مع الشبان الأربعة المؤسسين حديثا لـ"حركة أور". وروى الشبان لشارون أنهم بعد خروجهم من الخدمة العسكرية راحوا يتجولون في النقب والجليل طوال ستة شهور والتقوا أشخاصا ودرسوا الأوضاع وبحثوها وتوصلوا إلى نتيجة مفادها أنه يتوجب جذب اليهود للاستيطان في النقب والجليل، وأنه "هكذا فقط يمكن إنقاذ الدولة". واستعرض الشبان أمام شارون خطط عمل وطلبوا تأييده لها. وأوضحوا أنهم لم يرغبوا في الذهاب للاستيطان في الضفة والقطاع وإنما في الجليل والنقب، كونهما يشكلان ٨٠٪ من احتياطي الأراضي داخل حدود إسرائيل ١٩٦٧.

من جانبه رد شارون على الشبان الأربعة المؤسسين للحركة الاستيطانية بحماسة شديدة، وهو المعروف بنشاطه الاستيطاني الأوسع بين جميع القادة الإسرائيليين. وقال شارون لزيسر "إنني لا أعرف ما الذي سينجم عن التقاء كل أصحاب رؤوس الأموال هنا"، في إشارة إلى رجال الأعمال الذين جاء للقائهم، "لكني عقدت هذا المساء أهم

صفقة مع هؤلاء الشبان الأربعة" ، في إشارة إلى مؤسسي الحركة الاستيطانية الجديدة.

بعد سبعة أعوام على تأسيس "حركة أور" ، في نهاية تسعينيات القرن الماضي، كانت هذه الحركة قد أنشأت سبع مستوطنات، خمس مستوطنات في النقب واثنتان في الجليل. وقد تمت إقامة هذه المستوطنات بالتعاون مع الحكومات الإسرائيلية. وبحسب التقارير الصحافية فإن مدير عام الحركة يجتمع بشكل دائم مع قادة إسرائيل، وحتى أنه يشارك أحيانا في اجتماعات الحكومة الإسرائيلية واجتماعات اللجان الوزارية. ومن بين الوزراء والمسؤولين الإسرائيليين الذين يدعمون الحركة الاستيطانية وقدموا ويقدمون المساعدات لها: أريئيل شارون وشمعون بيريس (رئيس الدولة الإسرائيلي الحالي) وإسحق هرتسوغ ورون لاودر (رجل الأعمال المقرب من رئيس حزب الليكود بنيامين نتنياهو) وستيف فرتهايمر (الذي يعتبر اليوم صاحب أكبر ثروة في إسرائيل) ورحبعام زئيفي (الذي اغتيل في العام ٢٠٠١) وغيرهم.

ويدل نشاط "حركة أور" على مدى ارتباطها مع الحركة الاستيطانية في الضفة الغربية.

الجدير بالذكر أن أسلوب عمل "حركة أور" يتم من خلال الاستيلاء على نقطة ما في الأرض، وبعد ذلك تبدأ أعمال إعداد الأرض للسكن، علما أن خطة "تاما- ٣٥" تؤكد أنه لا توجد حاجة لإقامة بلدات جديدة في إسرائيل وإنما توسيع البلدات القائمة.

وعلاوة على إقامة مستوطنات جديدة تعمل الحركة في إقامة أحياء جديدة لتعزيز مستوطنات قائمة منذ أعوام طويلة.

الساحة الحزبية

عقدت خلال العام ٢٠٠٧ مؤتمرات للحزب الشيوعي الإسرائيلي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والتجمع الوطني الديمقراطي. وقد عمل الحزب الأخير جاهدا على رص صفوفه بعد الغياب القسري لقائده ومؤسسه، د. عزمي بشارة، من خلال التشديد على أنه سيبقى على الرغم من هذا الغياب ومن الظروف الصعبة والملاحقة السياسية والأمنية. وقد شدد الحزب على هذه الرسالة في مؤتمره الخامس الذي عقد بعد خروج بشارة من الحلبة السياسية المحلية.[٤٥]

شرخ في الحركة الإسلامية- الجناح الجنوبي

كما سلفت الإشارة فقد تعرضت الحركة الإسلامية في إسرائيل، التي أسسها الشيخ عبد الله نمر درويش، إلى انشقاق رئيس فيها العام ١٩٩٦، على خلفية الموقف من انتخابات الكنيست، وتحولت إلى جناحين- جنوبي يرأسه الآن النائب في الكنيست إبراهيم صرصور، وجناح آخر- شمالي- بقيادة الشيخ رائد صلاح، المعارض لخوض الانتخابات للكنيست. وفي العام ٢٠٠٧ دب الخلاف داخل صفوف الجناح الجنوبي في الحركة، بعد أن رفض النائب عباس زكور الاستجابة لمطالب القيادة بالتخلي عن مقعده في الكنيست لصالح عضو الحركة سليمان أبو أحمد، ضمن اتفاق سابق للتناوب على المقعد. ومن أجل انتزاع المقعد من زكور، لجأت قيادة الحركة إلى القضاء الإسرائيلي

[المحكمة العليا]، الذي لم يصدر قراره النهائي بعد. كما أن مجلس الشورى القطري للحركة الإسلامية قرّر، في اجتماعه المنعقد في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧، فصل النائب عباس زكور من عضويته في الحركة الإسلامية، وذلك "بناء على مواد النظام الأساسي للحركة الإسلامية والمؤيدات القانونية ذات الصلة، وذلك على خلفية عدم استجابة النائب زكور لقرارات المؤسسات الشرعية للحركة الإسلامية وعدم احترامه الاتفاق الموقع والقسم الذي أداه أمام المؤتمر العام القطري للحركة الإسلامية بخصوص التناوب على المقعد الذي يشغله في الكنيست، فضلا عن تهجمه على الحركة الإسلامية وتطاوله عليها وعلى قيادتها بغير حق في أكثر من مناسبة، ورفضه القاطع والمستمر لكل الاقتراحات التوفيقية التي قدمتها الحركة الإسلامية وقيادتها، وإصراره على المضي في تنكره لالتزاماته الشرعية والتنظيمية دونما اكتراث لما يترتب على ذلك من استحقاقات دستورية يفرضها العمل الإسلامي والنظام الأساسي، ومقدما مصلحته على التزامه بدينه وحركته الإسلامية التي أوصلته إلى أعلى المراتب وأسمى المناصب"[٤٦].

وقد رحب زكور بحكم القضاء ما دام الطرف الآخر فضل اللجوء إليه، قائلا إنه يطالب قيادة الحركة بالالتزام بمنحه نصف المدة في الكنيست التي يستحقها، وإن الحجة التي تستند إليها القيادة في مطالبته بالتخلي عن منصبه هو قولها إن الكنيست لن يكمل مدته، وبالتالي يتوجب عليه التخلي عن مقعده. ونفى الأنباء التي تحدثت عن نيته الانشقاق عن الحركة الإسلامية، غير أنه قال "الانشقاق يكون عادة عن جسم قائم، لكن هذا الجسم غير موجود، وهو عبارة عن شعارات وقيادة من دون جنود".

وقد شهدت الحملة الإعلامية بين الطرفين تبادلاً لاتهامات مالية.

خلاصة

تعكس أبرز التطورات المرتبطة بالفلسطينيين في إسرائيل، خلال العام ٢٠٠٧، بشكل رئيس، تعزز النزعات العنصرية في داخل المجتمع اليهودي، والتي تتغذّى على سياسة عامة وخطوات عملية تتخذها المؤسسة السياسية والأمنية والقانونية الإسرائيلية. وتساهم هذه النزعات في تعميق التقاطب العميق أصلاً بين المجتمعين العربي واليهودي. وتشير معطيات متطابقة إلى ارتفاع في المواقف الإثنية المركزية والعنصرية، وإلى هبوط تدريجي بين الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٧ في تأييد الجمهور اليهودي لمنح المواطنين العرب مساواة سياسية، وضم أو إشراك أحزاب عربية في الائتلاف الحكومي. وبحسب أحدث المعطيات فقد أيد ٢٢٪ فقط من الجمهور اليهودي في العام ٢٠٠٧ إعطاء مساواة سياسية للمواطنين العرب، وذلك مقابل ٤٦٪ في العام ٢٠٠٠. وهي أدنى نسبة منذ بداية تسعينيات القرن الفائت.

ولا يمكن إدراك أبعاد هذه المعطيات من دون التعرّض إلى بضعة مؤشرات برزت في الأشهر المنقضية من العام ٢٠٠٨ وتشي بأن هذه النزعات العنصرية، الرسمية والشعبية، سائرة في خط متصاعد.

ومن هذه المؤشرات يمكن ذكر الاستطلاع، الذي أجرته قناة التلفزة في الكنيست (أذاعته في ٣١ آذار ٢٠٠٨)، والذي أظهر أن ٧٥٪ من اليهود الإسرائيليين يؤيدون ترحيل المواطنين العرب إلى الدولة الفلسطينية، في إطار اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين.

وأجرى الاستطلاع معهد "بانيلز" للأبحاث، واستطلع آراء ٦٦٨ شخصا يمثلون عينة من الجمهور اليهودي في

إسرائيل، ولا تتعدى نسبة الخطأ فيه ٧ر٣٪.

وسأل معدو الاستطلاع المشتركين فيه فيما إذا كان ثمة مبرر للمطالبة بترحيل المواطنين العرب في إسرائيل إلى مناطق الدولة الفلسطينية، عندما تقوم في إطار اتفاق يؤدي إلى ذلك. وقد أجاب ٢٥٪ منهم فقط بأنهم يرفضون هذه الفكرة على الإطلاق.

ومن بين الـ٧٥٪ الذين يؤيدون ترحيل العرب اعتبر ٢٨٪ أنه يتوجب ترحيل كل العرب في إسرائيل، فيما قال ١٩٪ إنهم يؤيدون ترحيل العرب الذين يقطنون في منطقة المثلث، وقال ٢٨٪ إنه يجب تنفيذ الترحيل على أساس مدى الولاء أو عدم الولاء لإسرائيل.

واعتبر ٥٠٪ من المستطلعين أن المواطنين العرب يتماثلون قبل كل شيء مع القومية الفلسطينية، وبعد ذلك يعرفون أنفسهم على أنهم "إسرائيليون". فيما قال ٤٠٪ إن مواطني إسرائيل العرب يتماثلون مع القومية الفلسطينية فقط، وقال واحد بالمئة من المستطلعين إنهم يعتقدون أن العرب مواطني إسرائيل يتماثلون مع "الوطنية الإسرائيلية" فقط.

وقال معظم اليهود إن حق المواطنين العرب في البقاء في بيوتهم ليس أمرا مفروغا منه، وعلى الرغم من ذلك اعتبرت نسبة ٥٢٪ أن السلطات الإسرائيلية لا تميز ضد العرب، فيما قال ٤٣٪ إن السلطات تميز ضد العرب.

وردًا على احتجاج بعض النواب العرب من جرّاء قيام قناة التلفزة في الكنيست بالمبادرة إلى استطلاع كهذا ومطالبة الجمهور في إسرائيل بالتعبير عن رأيه بشأن ترحيل العرب عن وطنهم، قال المدير العام للقناة إن "الموضوع مطروح على الأجندة العامة السياسية"! [وفعلا تطرح أحزاب في اليمين المتطرف الإسرائيلي، مثل "إسرائيل بيتنا" و"الاتحاد الوطني- المفدال"، إضافة إلى حركات يمينية غير برلمانية، موضوع ترحيل العرب من البلاد ضمن برامجها السياسية التي تخوض على أساسها الانتخابات العامة].

كما أنه ليس بغير دلالة، في حالة طرح السؤال بشأن أثر هذه النزعات العنصرية على الأجيال اليهودية القادمة، أنه في استطلاع جديد آخر، أجراه د. أودي ليفل، بمناسبة انعقاد يوم دراسي خاص في الكنيست حول "حقوق الأكثرية اليهودية في النقب والجليل"، قال نحو ثلث المشتركين اليهود إنه "حتى يحين يوم الاستقلال الثمانين لإسرائيل سوف يقام جدار أمني فاصل بين البلدات اليهودية وغير اليهودية في النقب، على غرار الجدار في الضفة الغربية". وقد تبين أن معظم القائلين بهذا السيناريو هم من الشباب في سنّ ١٨- ٣٤ عامًا[٤٧].

إذا كانت هذه المواقف لدى المجتمع اليهودي تعكس، في أحد جوانبها، "الخوف الدائم" من المواطنين العرب، والذي لا يحتاج المراقب إلى عناء كبير كي يلاحظ أنه يتفاقم من عام إلى آخر، ويجري توارثه جيلاً بعد جيل، فإن هذا الخوف، مهما تكن أسبابه ودوافعه، يبقى التربة الخصبة لتواطؤ هذا المجتمع مع أي مخططات قد يجري تنفيذها ضد الفلسطينيين في الداخل، الآن وفي المستقبل. وأصلاً فإن معظم اليهود الإسرائيليين لا يعتبرون أن دولتهم تميّز ضد مواطنيها العرب في مجال الحقوق المدنية، بحسب ما أشير أعلاه، فما بالك عندما تصل المعركة إلى الصراع على جوهر هوية إسرائيل، التي تزداد غلواءً وتمسكًا بطابعها اليهودي المحض؟.

(الهوامش)

١ نُشر "التصور المستقبلي" في كانون الأول ٢٠٠٦، و"الدستور الديمقراطي" في آذار ٢٠٠٧، و"وثيقة حيفا" في أيار ٢٠٠٧.

٢ جوني منصور ومفيد قسوم (محرران): تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠٠٧- المشهد الإسرائيلي العام ٢٠٠٦، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، ٢٠٠٧.

٣ منذ العام ١٩٩٦ تشهد الساحة السياسية العربية في الداخل وجود حركتين إسلاميتين، لكل منهما نهج في العمل السياسي. النهج الأول يشارك في اللعبة السياسية الإسرائيلية، وتمثله الحركة الإسلامية- الجناح الجنوبي. والنهج الآخر يقاطع هذه اللعبة، وتمثله الحركة الإسلامية- الجناح الشمالي، برئاسة الشيخ رائد صلاح. وتضع هذه الحركة الأخيرة قضية المسجد الأقصى المبارك على رأس سلم عملها السياسي والجماهيري، رافعة شعار "الأقصى في خطر". وبدأت منذ العام ١٩٩٦ تقليدًا سنويًا يسمى "مهرجان الأقصى في خطر" يشارك فيه عشرات الآلاف من العرب. وهي ترفض المشاركة في الانتخابات البرلمانية من منطلق مصالحها التي تراها، حيث تعتقد "أن إسرائيل كدولة لا يمكن أن ترتقي في تعاملها مع المواطنين العرب ما دامت تتقوقع في يهوديتها، وأنها دولة اليهود أولاً وقبل كل شيء، وما دام البُعد الأمني في التعامل مع الأقلية العربية الركيزة الأساس. وإسرائيل ترفض أن تقدم أي حل وسط يمكن أن يدفع بالأقلية العربية نحو حياة كريمة على أرضها المصادرة وفضائها الذي تعيش فيه" [مهند مصطفى وأسعد غانم: التنظيم السياسي الحزبي للفلسطينيين في إسرائيل، منشورات جمعية "ابن خلدون"، ٢٠٠٦].

٤ أنطوان شلحت ومفيد قسوم: الدولة اليهودية فوق أي حقوق!، في: خليل نخلة: التصورات المستقبلية للفلسطينيين في إسرائيل، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، رام الله (قيد النشر).

٥ معاريف، ١٣/ ٣/ ٢٠٠٧.

٦ فصل المقال، ١٧/ ٣/ ٢٠٠٧.

٧ هآرتس ٢١-٥-٢٠٠٧. واتضح فيما بعد أن مضمون هذه الرسالة أعد بالتنسيق مع المستشار القضائي للحكومة، ميني مزوز، وبموافقته، وأن الموقف المفصل فيها مقبول على المستشار القضائي للحكومة (فصل المقال ٢٥-٥-٢٠٠٧). واعتبرت هآرتس، في مقال افتتاحي، أن موقف رئيس الشاباك إشكالي لأنه ينطوي على خطر التدخل في حرية التعبير السياسية، التي تعتبر حقًا أساسيًا جوهريًا، بحسب أحكام المحكمة العليا. وأضافت أن تكليف الشاباك بضمان الطابع اليهودي- الديمقراطي للدولة يمكن أن يؤدي إلى تفعيل "شرطة ضد الأفكار"، وإلى نشاط غير معقول يجوز أن تكون الأضرار المترتبة عليه أكثر من فوائده. وجهاز الأمن العام مسؤول، بحسب اسمه، عن الحفاظ على أمن الدولة لا على الغالبية اليهودية فيها ويتوجب عليه أن يمتنع عن أية عملية يمكن أن تشكل تدخلاً في نشاط سياسي مشروع وغير محظور بموجب القانون. وقالت إن المستشار القانوني للحكومة يحسن صنعًا إذا ما أعاد النظر في الرسالة التي حازت على شرعية من طرفه، في سبيل ضمان عدم المساس بحرية التعبير السياسية التي لا تتعارض مع القانون (٢٨/ ٥/ ٢٠٠٧).

٨ أليكس فيشمان، يديعوت أحرونوت، ١٣/ ٤/ ٢٠٠٧.

٩ المصدر السابق.

١٠ بن درور يميني، معاريف، ١٠/ ٤/ ٢٠٠٧.

١١ هآرتس، ١١/ ٤/ ٢٠٠٧.

١٢ المصدر السابق.

١٣ وجهت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل رسالة إلى المستشار القانوني للحكومة، ميني مزوز، تشجب فيها رد الشاباك الداعي إلى إحباط كل موقف أو نشاط "يهدّد يهودية الدولة" حتى لو كان هذا النشاط بـ "وسائل قانونية". وشدّدت الرسالة على أنّ رد الشاباك يعكس عدم فهم أساسي لماهية ومعنى الديمقراطية، بمجرد أنه منح نفسه شرعية الوقوف أمام هذه الملفات، والتي لم تُمنع بشكل مفصّل في أي قانون. ثم إن الشاباك، وفي رده، يعتبر أي فعل أو نية معينة تهدف إلى تغيير جذري في الدولة بأنه خرق للقانون، مع أنه لا يخترق قواعد اللعبة الديمقراطية ولا يشكل مسا بأي قانون جنائي. بالإضافة إلى ذلك، إذا أرادت جهة معينة أن تحد من حرية المواطنين السياسية، فالجهة المخولة بتحديد هذه الحرية هي السلطة التشريعية وليس الشاباك. فوظيفة الشاباك هي الحفاظ على أمن الدولة. أما الحفاظ على يهودية الدولة فهو ليس من وظائف الشاباك. وطلبت الجمعية من مزوز أن يصدر أوامر للشاباك بأن يتوقف عن الأعمال التي تهدف إلى ضرب نشاطات سياسية شرعية. كما بعثت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل برسالة إلى عضو الكنيست، البروفيسور مناحيم بن ساسون، رئيس لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست، في ظل النقاش المحتدم حول هوية الدولة في الدستور المقترح لإسرائيل أكدت فيها مجددًا أن موقف الجمعية، بصفتها أكبر وأقدم منظمة لحقوق الإنسان في إسرائيل، معارض لتعريف الدولة "كدولة يهودية" وطالبت اللجنة بالامتناع عن أي تعريف للدولة يتناقض مع أحد أسس الديمقراطية ألا وهو الحق في المساواة.

١٤ المشهد الإسرائيلي، ٣/ ٤/ ٢٠٠٧.

١٥ المصدر السابق.

١٦ موقع مركز كيشف، آذار ٢٠٠٧.

١٧ جاء هذا التصريح في سياق مداخلة قدمها الحاج تعقيبًا على البحث الذي قدمه البروفسور سامي سموحة حول العلاقات العربية- اليهودية ضمن مؤتمر "المسؤولية الاجتماعية" في جامعة حيفا في نيسان ٢٠٠٨ [موقع العرب الإلكتروني- ١٩/ ٤/ ٢٠٠٨].

١٨ أثارت تصريحات ليفني عاصفة من ردود الفعل في صفوف أعضاء الكنيست اليهود اليساريين وأعضاء الكنيست العرب.
وقال الوزير العربي في الحكومة الإسرائيلية غالب مجادلة، الذي لم يُخف غضبه من أقوال ليفني، إن "جذور المواطنين العرب في إسرائيل مزروعة قبل قيام الدولة، وهم سكان البلاد وأصحاب حق ووجودهم ومواطنتهم ليسا مفتوحين للتفاوض".
ودعا عضو الكنيست أوفير باز- بينيس من حزب العمل ليفني إلى التراجع عن أقوالها ورأى أن "أقوالها بدت وكأنها خارجة من فم أفيغدور ليبرمان ولا تناسبها". وأضاف أن "دولة إسرائيل هي وطن الشعب اليهودي لكن ممنوع أن ننسى أنها أيضا وطن ودولة مواطنيها غير اليهود، والدولة الفلسطينية ستشكل حلا لقضية اللاجئين لكن ليس لعرب إسرائيل".
وقال عضو الكنيست محمد بركة وأحد المبادرين لوضع وثيقة جديدة للجنة المتابعة إن "ليفني تنحدر إلى حضيض جديد هي وحكومتها، في الوقاحة والعنصرية، وكما يظهر فإنها لم تتعلم درس التاريخ والحاضر، وهو أننا نحن الفلسطينيون ولدنا في وطن الآباء والأجداد، ولم نهاجر إلى وطننا من أي مكان في العالم، وإنما إسرائيل هي التي هاجرت إلينا".
وقال عضو الكنيست جمال زحالقة إن "صورة الحل السياسي الذي تطرحه إسرائيل يهدف فيما يهدف إليه إلى تثبيت مكانة الفلسطينيين في الداخل كمواطنين درجة ثانية وسلب حقوقهم المدنية والقومية". ورأى أن ليفني "بكلامها تضع علامات استفهام لا على شرعية حقوق المواطنين العرب فحسب بل على شرعية مجرد وجودهم على أرض وطنهم، وفي هذا الكلام أكثر من تشجيع على دعوات سلب مواطنة العرب ودعوات الترانسفير".
من جانبه قال عضو الكنيست أحمد الطيبي إن "أقوال ليفني الخطيرة تكشف عن وجهها الحقيقي". واعتبر أن "ليفني تمهد الطريق أمام طرد أكبر عدد ممكن من المواطنين العرب من أجل إبقاء إسرائيل دولة يهودية من دون عرب".
ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن مكتب ليبرمان "إننا نرحب بانضمام الوزيرة ليفني للمطالبة المبدئية والأساسية للوزير ليبرمان بالاعتراف بإسرائيل على أنها دولة يهودية".
١٩ صحيفة كل العرب، ٢٧-٨-٢٠٠٧.
٢٠ صحيفة كل العرب، ١٥-٨-٢٠٠٧.
٢١ البروفسور شمعون شامير. "لجنة أور" هي لجنة التحقيق الإسرائيلية الرسمية التي حققت في مقتل ثلاثة عشر مواطنًا عربيًا برصاص الشرطة الإسرائيلية خلال ما عرف باسم "هبة أكتوبر ٢٠٠٠".
٢٢ موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. تجدر الإشارة إلى أن هذا المعهد نشط، خلال الأعوام القليلة الفائتة، في إعداد ما أسماه "دستور بالوفاق" لدولة إسرائيل انطلق، بالأساس، من ضرورة تكريس يهودية الدولة.
٢٣ خطاب رئيس الحكومة الإسرائيلية خلال يوم دراسي في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ١٠/ ٥/ ٢٠٠٧. المصدر: موقع رئيس الحكومة الإسرائيلية.
٢٤ موقع مؤتمر هرتسليا حول ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي.
٢٥ "ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي- استنتاجات مؤتمر هرتسليا السابع ٢٠٠٧"، إصدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، أيار ٢٠٠٧، ضمن سلسلة "أوراق إسرائيلية".
٢٦ هآرتس، ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٧.
٢٧ يديعوت أحرونوت، ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٧.
٢٨ صدر قرار الحكومة في تاريخ ١٨-٢-٢٠٠٧.
٢٩ موقع عرب ٤٨، ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٧.
٣٠ نُشر في ١٠ كانون الأول ٢٠٠٧، بالتزامن مع "أسبوع حقوق الإنسان".
٣١ من هذه القوانين اشتراط الحصول على الجنسية الإسرائيلية بأداء يمين الولاء لدولة إسرائيل "كدولة يهودية ديمقراطية" حسب النص؛ وقانون آخر يقضي بسحب المواطنة من أي شخص بسبب ما يسمى "خرق الولاء" للدولة؛ واشتراط الحصول على مخصصات الضمان الاجتماعي بأداء الخدمة العسكرية أو ما يسمى بـ "الخدمة المدنية"، وهذا القانون بالذات بادرت إليه النائبة البارزة في الحزب الحاكم "كديما"، عميرة دوتان، وهي أول امرأة إسرائيلية تحصل على رتبة عميد في الجيش الإسرائيلي، وكانت مسؤولة النساء في الجيش. وهناك قانون آخر من المنتظر طرحه في العام ٢٠٠٨، ويقضي بأن تكون الخدمة العسكرية أو "الخدمة المدنية" شرطا للقبول في الجامعات والمعاهد الأكاديمية الإسرائيلية، وطرحه عضو الكنيست عن الليكود حاييم كاتس. وهناك قانون يسمح بسحب المواطنة من كل مواطن يزور دولة تعتبرها إسرائيل معادية، وقانون يمنع الترشح للكنيست لأي شخص زار "دولة معادية"، وقانون يمنع أي حزب أو شخص من الترشح للكنيست في حال أبدى تعاطفا مع تنظيمات تعتبرها إسرائيل "معادية"، وقانون ينهي عضوية الكنيست لأي نائب لنفس السبب. ويضاف إلى هذا كله سلسلة من القوانين التي تستهدف أعضاء الكنيست العرب على وجه الخصوص، مثل أن يتضمن قسم اليمين مع بدء الولاية البرلمانية عبارة "إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية"، وعدد من القوانين ظهرت في أعقاب قضية عضو الكنيست السابق د. عزمي بشارة، مثل أن لا تمنع الحصانة البرلمانية تفتيش عضو الكنيست وبيته ومكتبه لشبهات أمنية، ومنع التعويضات المالية في نهاية العمل عن عضو كنيست مشتبه (أي حتى قبل الإدانة) بارتكاب تجاوزات أمنية.

٣٢ أثار هذا القرار عاصفة من الردود الغاضبة في صفوف الوسط واليمين في إسرائيل. ودعا بعض نواب اليمين رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت، إلى إقالة تامير فورًا وأعادوا إلى الأذهان قرارًا سابقًا للوزيرة نفسها بأن تشمل الخرائط التي يستعين بها التلاميذ "الخط الأخضر" الفاصل بين مناطق العام ١٩٤٨ ومناطق العام ١٩٦٧. ورأى نواب اليمين في القرار "تحريضًا على إسرائيل" و"مناهضًا للصهيونية" حتى أن وزيرة التربية والتعليم السابقة ليمور ليفنات (الليكود) رأت أنه "يحمل الطلاب على الاستنتاج أنه ينبغي العمل ضد دولة إسرائيل ويحثهم على مواجهة الاحتلال الإسرائيلي". وعزا وزير "الشؤون الإستراتيجية" في ذلك الوقت، أفيغدور ليبرمان (إسرائيل بيتنا)، قرار الوزيرة إلى "عقدة اليسار الصهيوني وانهزاميته وبحثه المتواصل عن الأعذار عما كان واجبًا علينا القيام به". ودعا اليسار إلى الكف عن "جلد الذات". واعتبر وزير التعليم السابق، زبولون أورليف (الاتحاد الوطني- المفدال)، قرار الوزيرة "نكبة لجهاز التعليم الإسرائيلي" وقال إن تامير "تشطب بقرارها تاريخ الشعب اليهودي وتكفر بإسرائيل كدولة يهودية وتمنح العرب شرعية عدم الاعتراف بإسرائيل دولة للشعب اليهودي".

٣٣ هآرتس، ٧/ ٥/ ٢٠٠٨.

٣٤ المصدر نفسه.

٣٥ الـ"كيرن كييمت ليسرائيل": مؤسسة الصندوق الدائم لإسرائيل أو الصندوق القومي اليهودي. وهي مؤسسة تابعة للمنظمة الصهيونية العالمية متخصصة بشراء الأراضي في فلسطين، وتحضيرها وتحديد الأهداف المتوخاة من هذه الأراضي، مثل الاستيطان أو إقامة مشاريع إسكان وغيرها، وتهتم بالحفاظ على هذه الأراضي باعتبارها ملك الشعب اليهودي فقط. وكان هيرمان شابيرا اقترح مشروع إقامة هذا الصندوق على المؤتمر الصهيوني الأول في بازل العام ١٨٩٧ وتمت المصادقة عليه في المؤتمر الصهيوني الخامس العام ١٩٠١، وجاء في النظام العام للصندوق أن "الأراضي التي يتم شراؤها لا يمكن بيعها وتكون مُلكاً أبديا للشعب اليهودي في ارض آبائه وأجداده". ويمكن تأجير الأراضي لمدد تصل إلى ٤٩ عامًا وبحسب شروط مقيدة للغاية وذلك بهدف منع السمسرة على الأراضي أو تحويلها إلى غير اليهود. وشكلت الصفقات التي عقدتها الكيرن كييمت، قبل العام ١٩٤٨، الأساس لإقامة الاستيطان اليهودي في فلسطين، إذ تمت عمليات شراء أراضي مرج ابن عامر ومناطق في خليج حيفا وفي شمالي النقب وغيرها. وتمكنت الكيرن كييمت من شراء ما مجموعه ٩٣٣ ألف دونم من مجموع أراضي فلسطين حتى العام ١٩٤٨. وامتلك اليهود حتى نفس العام المذكور مع أراضي الكيرن كييمت ما نسبته ٦ر٦٪ من مجموع أراضي فلسطين. [المصدر: بنك المعلومات- مركز مدار]

٣٦ هآرتس، ٢٠/ ٧/ ٢٠٠٨.

٣٧ موقع "واينت"، ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٧.

٣٨ يديعوت أحرونوت، ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٧.

٣٩ يديعوت أحرونوت، ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٧.

٤٠ موقع عرب ٤٨، ٣٠-١٠-٢٠٠٦. هآرتس ٣٠-١٠-٢٠٠٧.

٤١ موقع العرب، ٣٠-١٠-٢٠٠٧.

٤٢ مجلة عدالة الالكترونية العدد ٤٤، كانون الثاني ٢٠٠٨.

٤٣ هآرتس، ١٥/ ١١/ ٢٠٠٧.

٤٤ بلال ضاهر: الاستيطان التهويدي داخل الخط الأخضر، موقع "المشهد الإسرائيلي"، ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٧.

٤٥ افتتح المؤتمر أعماله صباح الجمعة ٢٣-٦-٢٠٠٧. للتوسع حول هذا المؤتمر، وحول مؤتمري الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية راجعوا فصل المشهد السياسي والحزبي في إسرائيل، في هذا التقرير.

٤٦ بيان صادر في ١٢ كانون الأول ٢٠٠٧ عن "مجلس الشورى القطري للحركة الإسلامية"، موقع الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني- ٤٨.

٤٧ هآرتس، ١٠/ ٥/ ٢٠٠٨.